الرواة الذين قال فيهم الإمام البخاري (يتكلمون فيه) في تاريخه الأوسط

The Narrators About Whom Imam Bukhari Said (They Speak About Him) In His Middle History

م.د. أثير عماد نوري
التدريسي في جامعة بغداد
كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

Lecturer.D. Athir Imad Noori
Lecturer At University Of Baghdad
Ibn Rushd College
Of Education For Humanities
atheer.i@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 41
ISSN: 2225-9732
December 2025
مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 41
www.isscj.edu.iq

الملخص

إنّ الإمام البخاري رحمه الله تعالى من أئمة الجرح والتعديل حيث له ألفاظه في ذلك المجال للدلالة عن حال ووصف الراوي، ولم تكن أقواله في ظاهرها الجرح الشديد كالكذّاب والوضّاع والمتروك وغيرها، بل كانت يسيرة وإن كانت تؤدي المعنى المقصود، فمثلاً يقول (فيه نظر أو سكتوا عنه) وهذه عند البخاري بمعنى (المتروك) كما قال الأئمة المتأخرون كالحافظ العراقي والذهبي وغيرهما، وكذا لفظة (منكر الحديث) بمعنى (لا تحل الرواية عنه)، ومن أقواله في تاريخه الأوسط عن الرواة (يتكلمون فيه)، وهذه اللفظة لم تبيّن حال الراوي بدقة، فقد يكون كذّاباً أو متهماً بالكذب وقد يكون متروكاً أو مغفلاً أو سيء الحفظ أو ضعيفًا أو تضعيفًا وتوثيقًا نسبيًا، أو مختلفًا فيه وهكذا، فبعد دراسة الرواة الذين قال فيهم تلك اللفظة كان عددهم سبعة عشر راويًا، جلّهم من الكوفة والبصرة، وبعضهم من واسط، وواحد مدني ومثله خراساني، وكانت درجة الرواة بين الترك والضعف وواحد صدوق، وهنالك من أخرج له الإمام البخاري كالراوي الصدوق أو استشهاداً، والإمام مسلم إلّا أنهما لم يخرجا للرواة المتروكين، وكذا هنالك من أخرج له الأئمة أبو داود والترمذي وابن ماجه، وأكثر الأخيرين، ولم يخرّج الإمام النسائي لأي راوٍ، وهنالك من لم يخرّج له أحد من الكتب الستة، وأمّا أحاديثهم فتنوعت من حيث العدد فمنها الحديث الواحد والاثنين في الكتب الستة، ومنها أكثر، ولم تبلغ الكثرة سوى لبعض الرواة، وأمّا متنها فكان منها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع المكذوب على الحبيب ﷺ.

الكلمات المفتاحية: البخاري، يتكلمون فيه، تاريخه الأوسط، شاذان، الفهدين.

Abstract:

Imam Al-Bukhari, may God have mercy on him, is one of the imams of criticism and authentication, as he has his own words in that field to indicate the condition and description of the narrator. His statements were not apparently severe criticism, such as the liar, the fabricator, the abandoned, and others. Rather, they were simple, even if they conveyed the intended meaning. For example, he says (there is doubt about him or they kept silent about him), and this according to Al-Bukhari means (abandoned), as the later imams said, such as Al-Hafiz Al-Iraqi, Al-Dhahabi, and others. Likewise, the phrase (rejected hadith) means (it is not permissible to narrate from him). Among his statements in his middle history about the narrators is (they speak about him). This phrase did not clearly explain the condition of the narrator. He might be a liar, accused of lying, abandoned, neglected, have a poor memory, be weak, have relative weakness and authentication, or be disputed over, and so on. After studying the narrators about whom he said that phrase, their number was seventeen narrators, most of them from Kufa and Basra, some from Wasit, one from Medina, and the like. Khurasani, and the rank of the narrators ranged between rejected and weak, and one was considered truthful. There are those who were narrated by Imam Bukhari as a trustworthy narrator or as a citation, and Imam Muslim, except that they did not narrate the rejected narrators. Likewise, there are those who were narrated by Imams Abu Dawud, al-Tirmidhi, and Ibn Majah, and most of the latter two. Imam al-Nasa'i did not narrate any narrators. There are those who were not narrated by any of the six books. As for their hadiths, they varied, including one or two hadiths in the six books, and others more. They did not reach the majority except for some narrators. As for their text, they included authentic, good, weak, and fabricated hadiths attributed to the beloved Prophet (peace be upon him).

Keywords: al-Bukhari, they speak about him, his middle history, shadhan, the two Fahad.

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 41
ISSN: 2225-9732
December 2025
مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 41
www.isscj.edu.iq

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، له الحمد في السراء والضراء وفي كل وقتٍ وحين، والصلاة متبوعة بالسلام على نبينا وحبيبنا محمدٍ الأمين، وعلى الآل والصحب أجمعين، وبعد؛

إنّ علم الحديث يعتبر من أجل وأشرف العلوم، فقد عني أهل العلم به وبدراسته وبذل المجهود في تحصيله[1]، ومما هو معلوم إنّ أئمة الحديث قد وصفوا الرواة بحسب حالهم من العدالة والضبط جرحاً أو تعديلاً، وتنوعت أقوالهم وتعددت ألفاظهم في الراوي، فمنهم من وصف الراوي بعبارات واضحة ودقيقة من الجرح والتعديل، ومنهم من وصف الراوي بألفاظ سهلة ولينة ولم تكن تلك اللفظة قاسية وشديدة من حيث الجرح، فلفظة الكذّاب أو الوضّاع أو المغفل أو سيء الحفظ وغيرها أطلقها العلماء لمن تلك حاله تبياناً للأمة وحفاظاً لسنة الحبيب ﷺ، إلّا أنّ الإمام البخاري كانت عباراته خفيفة على الراوي، فمثلاً إذا قال في الراوي ((فيه نظر أو سكتوا عنه)) فهو ممن ترك الناس حديثه ويُتهم، وقوله ((منكر الحديث)) فهو ممن لا تحل روايته كما ذكر ذلك الحافظ العراقي والذهبي، لذا فإن من ألفاظ الإمام البخاري في عدة رواة في تاريخه الأوسط عبارة ((يتكلمون فيه))، وهذه اللفظة واسعة فهي إمّا تدل على الجرح الشديد للراوي كأن يكون كذاباً أو متهماً أو متروكاً، أو تكون أخف مما سبق كالضعف وغيرها من العبارات، أو تضعيف نسبي وما شابه ذلك، فكان عملي هو أن أوضح درجة الراوي جرحاً أو تعديلاً، وبيان مروياته في الكتب الستة، وكان منهجي في كل راوٍ هو الترجمة اليسيرة للراوي مع ذكر أبرز من روى عنهم، ومن رووا عنه، ثم ذكر أقوال أئمة الحديث في الراوي من المتقدمين والمتأخرين، ثم بيان من روى عنه من أصحاب الكتب الستة المعتمدة التي هي (صحيحا البخاري ومسلم وكذا سنن الإمام أبي داود السجستاني وجامع الإمام الترمذي وسنن الإمام النسائي الصغرى وسادسها سنن الإمام ابن ماجه القزويني)، ثم ذكر تلك الروايات-إلّا راويين لكثرة أحاديثهما- وبيان المتابعات والشواهد إن وجدت، والحكم عليها عند الأئمة من حيث الصحة والحسن والضعف، ثم بيان خلاصة يسيرة للراوي، وقد قسمت البحث الى مبحثين: المبحث الأول: الرواة المتروكون وفيه مطلبان: الأول: الرواة الذين أخرج لهم الترمذي وابن ماجه معاً، والمطلب الثاني: الرواة الذين أخرج لهم ابن ماجه فقط، والذين ليس لهم رواية في الكتب الستة، وأمّا المبحث الثاني: الرواة

(١) ينظر: مجلة كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد: الأمير أبو شامة وجهوده في دراسة الحديث النبوي الشريف:م.د. خالد جمال، ص٢.

الضعفاء وأهل الصدق وفيه ثلاثة مطالب: الأول: الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم معاً أو أحدهما، والمطلب الثاني: الرواة الذين لم يخرّج لهم البخاري ومسلم، والمطلب الثالث: الرواة الذين لم يخرَج لهم أصحاب الكتب الستة.

ولذا فإنّ أئمة الجرح والتعديل قد اعتنوا في مرحلة متقدمة بألفاظ التعديل والتجريح[1].

وأسأل اللهَ العظيم بمنّه التوفيق بالنتائج التي وصلتُ إليها، وإضافة مادة علمية لعلم الحديث النبوي.

(١) مجلة كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد: الناقلون للسؤالات الحديثية عن ابن معين: أ.م. خالد بن عبد المعين، ص١٩.

المبحث الأول: الرواة المتروكون

المطلب الأول: الرواة الذين أخرج لهم الترمذي وابن ماجه معاً

أولاً: الراوي أبو داود نفيع بن الحارث الهمداني القاص، وفيه قول البخاري «يتكلمون فيه»[١]

نفيع بن الحارث الهمداني الأعمى الكوفي، وقيل بأنّ اسمه نافع، له رواية عن معقل بن يسار وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأنس وغيرهم، أمّا من له رواية عنه فكثيرون منهم أبو إسحاق ويونس ابنه والأعمش والثوري وغيرهم[٢].

أقوال الأئمة فيه:

١. رماه قتادة بالكذب -بسماعه من البراء وزيد بن أرقم-، والساجي. وقال الجوزجاني: كذاب[٣]

٢. ذكر ابن معين وأبو زرعة بأنّه لا شيء. وعن ابن معين أيضاً: «ليس بثقة ولا مأمون»، وذكر عمرو بن علي أبو حفص الصيرفي: بأنّ يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه [٤].

٣. ذكر الإمام أحمد بأنّه ليس له سماع من العبادلة ابن عمرو وابن عباس وابن الزبير شيئاً، تعقباً على قول أبو داود الأعمى سمعت العبادلة [٥].

٤. ضعفه الترمذي، وأبو حاتم ووصف حديثه بالمنكر.[٦]

٥. ذكر ابن حبان بأنّه له أوهام في روايته الموضوعات عن الرواة الثقات لا يحتج ولا يُروى عنه إلّا اعتبارًا [٧].

٦. ذكر ابن عبد البر اتفاق أهل الحديث على ضعف ونكارة حديثه، ومنهم من كذّبه، والاجماع على تركه[٨].

(١) ينظر: التاريخ الأوسط للبخاري: ٢٦٧/١.
(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٩/٣٠، وتهذيب التهذيب: ٤٧٠/١٠.
(٣) ينظر:الجرح والتعديل: ٤٩٠/٨، وتهذيب الكمال: ٧٨/١٢، وأحوال الرجال: ٩٣.
(٤) ينظر:الجرح والتعديل: ٤٩٠/٨، والمجروحين لابن حبان: ٥٥/٣.
(٥) الكامل لابن عدي: ٣٢٨/٨.
(٦) ينظر: جامع الترمذي: ٣٢٦/٤، والجرح والتعديل: ٤٩٠/٨.
(٧) ينظر: المجروحين لابن حبان: ٥٥/٣، والثقات لابن حبان: ٤٨٢/٥.
(٨) الاستغناء: ٦٠٤/١.

٧. قال النسائي وأبو حفص الصيرفي والدارقطني وابن الجوزي والذهبي وابن حجر: «متروك»[١]

مروياته: أخرج له الترمذي وابن ماجه فقط من أصحاب الكتب الستة.

أولاً: جامع الترمذي: أخرج له الترمذي حديثاً واحداً بسنده إليه عن ابن سخبرة عن أبيه مرفوعاً «من طلب العلم كان كفارة لما مضى». وقد ضعف الترمذي إسناد الحديث، وضعف نفيعًا، وحكم على ابن سخبرة وأبيه بأنه ليس لهما كبير شيء[٢].

قلت: ليس لأبي داود متابع او شاهد للحديث لتقويته ورفع منزلته، وقد ذكر الهيثمي حديثه وقال عنه: «كذاب» وهذه الصفة هي أشد عبارات الجرح لطرح أي حديث[٣].

ثانياً: سنن ابن ماجه: أخرج له ابن ماجه ستة أحاديث:

١. حديثه عن أبي برزة وعمران بأنهما خرجا في جنازة مع الرسول ﷺ، فرأى رسول اللهr من طرح ردائه ويمشي في قميص،فقال: «أبفعل الجاهلية تأخذون؟ أو بصنيع الجاهلية تشبهون؟! لقد هممت أن أدعو عليكم دعوة ترجعون في غير صوركم»[٤]: فقاموا بأخذ الرداء ولم يعودوا لذلك.

قلت: ليس لحديثه متابع أو شاهد، وقد ذكر الطبراني أن أحمد بن عبدة- أحد الرواة- تفرد بالإسناد عن عمران وأبي برزة[٥]، وحكم أبو حاتم على الحديث وعلى نفيع بالنكارة، أما البوصيري فحكم على الإسناد بالضعف، وأن رواية نفيع غير مفروح ومنتفع بها كما قال ابن كثير[٦]، ومن ذلك يتبين بأنّ الحديث لا يصح لشدة ذلك الضعف.

٢. عنه عن أنس مرفوعاً: «ما من غني ولا فقير إلا ود يوم القيامة أنه أتي من الدنيا قوتا»[٧].

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٠١، والجرح والتعديل: ٤٩٠/٨، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٣٤/٣، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: ١٦٥/٣، والمغني في الضعفاء للذهبي: ٧٠١/٢، وتقريب التهذيب لابن حجر: ٥٦٥.

(٢) ينظر: جامع الترمذي: أبواب العلم، باب فضل طلب العلم، رقم الحديث (٢٦٤٨)، ٣٢٦/٤.

(٣) ينظر: مجمع الزوائد: ١٢٣/١.

(٤) سنن ابن ماجه: أبواب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن التسلب مع الجنازة رقم الحديث (١٤٨٥)، ٤٥٩/٢.

(٥) ينظر: المعجم الأوسط للطبراني: رقم الحديث (٧١٣٣)، ١٥٢/٧.

(٦) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: ٥٢٣/٣، ومصباح الزجاجة للبوصيري: ٢٩/٢،و جامع المسانيد والسنن لابن كثير:٤٤٣/٦

(٧) سنن ابن ماجه: أبواب الزهد، باب القناعة، رقم الحديث (٤١٤٠)، ٢٥٢/٥.

قلت: الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند، وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع[١]، وتعقبه السيوطي بأنه أفرط بحكمه لأن للحديث شاهدًا عن عبد الله بن مسعود، وقد ذكر المدارسي الهندي بأنه لا يحكم على الحديث بالوضع للشاهد ولأن ابن حبان ذكره في ثقاته[٢]، وهذا يدل على شدة ضعف الحديث وأن لم يصل الى درجة الوضع للشاهد.

٣. عنه عن أبي الحمراء، قال: «رأيت رسول الله ﷺ مرّ بجنبات رجل عنده طعام في وعاء، فأدخل يده فيه، فقال: لعلك غششت، من غشنا فليس منا»[٣].

قلت: ليس للحديث متابع بلفظه؛ وضعف إسناده البوصيري لحال أبي داود[٤]، وله عدة شواهد منها ما أخرج الإمام مسلم بمعناه مع الزيادة عن أبي هريرة ﷺ، وقد ذكر الترمذي بأنّ الحديث الذي جاء عن أبي هريرة « حسن صحيح »، وجاء عن عبد الله بن عمر وابن عباس وحذيفة وأبي الحمراء وأبي بردة وبريدة [٥].

٤. عنه عن بريدة الأسلمي مرفوعًا: «من أنظر معسرا كان له بكل يوم صدقة، ومن أنظره بعد حله، كان له مثله في كل يوم صدقة»[٦].

قلت: تابع الراوي سليمان بن بريدة لنفيع عن بريدة بنحوه، وقد صحح كل من الحاكم والبوصيري رواية سليمان هذه.[٧]

٥. عنه عن زيد بن أرقم من أنّ الصحابة سألوا الرسول ﷺ عن الأضاحي؟ قال: «سنة أبيكم إبراهيم» قالوا: فما لنا فيها يا رسول الله؟ قال: «بكل شعرة حسنة» قالوا: فالصوف يا رسول الله؟ قال: بكل شعرة من الصوف حسنة»[٨].

---

(١) ينظر: مسند أحمد: رقم الحديث (١٢١٦٣)،١٩/٢٠٥، والموضوعات لابن الجوزي: ١٣١/٣.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٢٢٦/٤، وجمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير للسيوطي: ٧٤٦/٧، واللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ٢٦٤/٢،وذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد لقاضي الملك محمد المدارسي الهندي: ٦١.

(٣) سنن ابن ماجه: أبواب التجارات، باب النهي عن الغش، رقم الحديث (٢٢٢٥)، ٣٣٨/٣.

(٤) ينظر: مصباح الزجاجة: ٢٤/٣.

(٥) ينظر: صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب قول النبي r من غشنا فليس منا، رقم الحديث (١٠٢)، ٩٩/١، وجامع الترمذي: ٥٩٧/٢

(٦) سنن ابن ماجه: أبواب الصدقات، باب إنظار المعسر، رقم الحديث (٢٤١٨)، ٤٩٢/٣.

(٧) ينظر: مسند أحمد: رقم الحديث (٢٣٠٤٦)، ١٥٣/٣٨، والمستدرك للحاكم: برقم (٢٢٢٥)، ٣٤/٢، ومصباح الزجاجة: ٦٥/٣.

(٨) سنن ابن ماجه: أبواب الأضاحي، باب ثواب الأضحية، رقم الحديث (٣١٢٧)، ٣٠٥/٤.

قلت: ليس للحديث متابع أو شاهد لرفعه وجبره الى درجة القبول، ولم يصححه العقيلي وذكر بأنّه لا يُعرف إلّا به، وصحح إسناده الحاكم ورده الذهبي(١)، وعن ابن حجر قوله ثلاثة من الضعفاء فيه(٢)، وهذا يدل على شدة ضعف الحديث، ولا يلتفت الى تصحيح الحاكم للإسناد، فهو متساهل عند الأئمة، وأخطأ في أحاديث كثيرة، ورحم الله الذهبي بتعقباته القيمة على كتابه المستدرك.

٦. عن نفيع عن أنس بن مالك، مرفوعاً: «إن ناركم هذه جزء من سبعين جزءا من نار جهنم، ولولا أنها أطفئت بالماء مرتين ما انتفعتم بها، وإنها لتدعو الله عز وجل أن لا يعيدها فيها»(٣).

قلت: لنفيع متابع فقد أخرج الحاكم بنحوه عن الحسن عن أنس مرفوعاً وصحح إسناده، إلا أن الذهبي تعقبه بأنّ الحسن هذا واهٍ، وكذلك وهّاه المنذري(٤)، وللحديث شاهد عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً بنحوه من غير وإنها لتدعو الله...، وصححه ابن حبان، ولذا قال البوصيري: «وله شاهد في الصحيحين-فقط الفقرة الأولى- وغيرهما من حديث أبي هريرة». (٥)

خلاصة القول: يتضح مما سبق من أقوال الأئمة أن الراوي أبي داود الأعمى (متروك الحديث)، وهذه من أشد عبارات الجرح عند الأئمة فهي منزلة قريبة من منزلة الكذب، ولم يخرج له سوى الترمذي وابن ماجه من الكتب الستة، وله سبعة أحاديث فيهما،وجميعها غير صحيحة منها تفرد بها،ومنها لم يتقوى بالمتابع او الشاهد،سوى حديثين تقدما برقم ٣ و ٤.

ثانياً: الملائي الأعور الكوفي مسلم بن كيسان، وذكر البخاري « يتكلمون فيه ».(٦)

أبو عبد الله الأعور مسلم بن كيسان الضبي البراد الكوفي، له رواية عن: أنس وسعيد بن جبير، وأبيه كيسان، ومجاهد وغيرهم، وأمّا الذين رووا عنه: إسرائيل بن يونس والسفيانان وسليمان الأعمش وشريك وشعبة وفضيل بن عياض وغيرهم(٧).

(١) ينظر: الضعفاء للعقيلي: ٤١٩/٣، والمستدرك للحاكم: برقم (٣٤٦٧)، ٤٢٢/٢، ومختصر تلخيص الذهبي لابن الملقن: ٨٦٨/٢.

(٢) ينظر: إتحاف المهرة لابن حجر: ٥٩٧/٤.

(٣) سنن ابن ماجه: أبواب الزهد، باب صفة النار، رقم الحديث (٤٣١٨)، ٣٧٠/٥.

(٤) ينظر:المستدرك للحاكم: رقم الحديث (٨٧٥٣)، ٦٣٥/٤، والترغيب والترهيب للمنذري: ٢٤٩/٤.

(٥) ينظر: مسند الحميدي: رقم الحديث (١١٦٣)، ٢٧٤/٢، ومسند أحمد: رقم الحديث (٧٣٢٧)، ٢٨٠/١٢، وصحيح ابن حبان: رقم الحديث (٧٤٦٣)، ٥٠٤/١٦، ومصباح الزجاجة: ٢٦١/٤.

(٦) ينظر: التاريخ الأوسط: ٩٣/٢.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٣٠/٢٧، وتهذيب التهذيب: ١٣٥/١٠.

أقوال الأئمة فيه:

١. ضعفه وكيع وكان لا يسميه، وأحمد وعنه لا يكتب حديثه، والبخاري وعنه «ذاهب الحديث» والترمذي وعنه أيضاً ليس بالقوي، وابن عدي، وأبو زرعة الرازي والعقيلي.(١).

٢. رماه ابن معين وابن حبان بالاختلاط، وفي رواية لابن معين عنه: لا شيء، ولم يوثقه إبراهيم الجوزجاني (٢).

٣. رماه عمرو الفلاس والنسائي والدارقطني: بالترك، وضعّفه الدارقطني ولم يرجّح تركه(٣).

٤. ذكر عمرو بن علي بأنّه شديد النكارة، وأن ابن مهدي ويحيى بن سعيد لا يحدثان عنه(٤).

٥. رماه الذهبي بالواهي وبتركه عن العلماء، وضعفه ابن حجر.(٥)

مروياته: أخرج له الترمذي وابن ماجه فقط من الستة.

أولاً: اشتركا في حديثٍ واحدٍ بإسنادهما الى مسلم الأعور عن أنسٍ قوله: « كان رسول الله ﷺ يعود المريض، ويشيع الجنازة، ويجيب دعوة المملوك، ويركب الحمار، وكان يوم قريظة والنضير على حمار، ويوم خيبر، على حمار مخطوم برسن من ليف، وتحته إكاف من ليف »(٦)

قلت: حكم ابن حجر بأنّ الإسناد فيه مقال، وقد صحح الحاكم إسناده وهو متساهل عند العلماء(٧)، وللحديث متابعة قاصرة فقد جاء عن أبي حفص العبدي عن ثابت عن أنس بنحوه، إلا أن الراوي أبو حفص العبدي متروك الحديث(٨) وهذه درجة جرح شديدة، ولذا ذكر الترمذي بأنّه لا يّعرف إلا عن مسلم عن أنس، ومسلم الملائي ضعيف متكلم فيه، أما ابن كثير فذكر بأنّ الثابت في صحيح الإمام البخاري والذي جاء عن عن أنس قوله أن الرسول ﷺ «أجرى في رفاق

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٩٢/٨، والعلل الكبير للترمذي: ٣٧٥، وجامع الترمذي: ٣٢٨/٢، و٨٧/٦، والكامل لابن عدي: ٣/٨، وضعفاء للعقيلي: ١٥٣/٤.

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين(رواية الدوري): ٣١١/٣، والمجروحين لابن حبان: ٨/٣، والجرح والتعديل: ١٩٣/٨، و أحوال الرجال: ٥٧

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال: ١٠٦/٤، والضعفاء والمتروكون للنسائي: ٩٧، وسؤالات البرقاني للدارقطني: ٦٥.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل: ١٩٢/٨.

(٥) ينظر: الكاشف للذهبي: ٢٦٠/٢، والمغني في الضعفاء: ٦٥٦/٢، وتقريب التهذيب: ٥٣٠

(٦) جامع الترمذي: أبواب الجنائز، برقم (١٠١٧)، ٣٢٨/٢، وسنن ابن ماجه: الزهد، باب البراءة من الكبر، برقم (٤١٧٨)، ٢٧٥/٥

(٧) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٧٥/٦، والمستدرك للحاكم: ٥٠٦/٢.

(٨) ينظر: الكامل لابن عدي: ١٠٠/٦، وذخيرة الحفاظ: ١٧٩٥/٣، وميزان الاعتدال: ١٨٩/٣.

خيبر حتى انحسر الإزار عن فخذه »، فيظهر لم يكن على الحمار وإنّما على الفرس(١)، وبذلك بُعد حديث الملائي حديث شديد الضعف لا يحتج به، ومخالف للثابت الصحيح المخرّج في صحيح الإمام البخاري.

ثانياً:ما انفرد الترمذي: عن أنس قوله: «بعث النبي ﷺ يوم الإثنين، وصلى وعلي يوم الثلاثاء». وحكم عليه بالغرابة ولا يّعرف إلّا عن مسلم الأعور وضعّفه(٢). قلت: أعله الترمذي، وسأل عنه البخاري فحكم على علي بن عابس بأنّ حديثه مقارب، وضعّف مسلم هذا وأنّه حديثه ذاهب، وضعف ابن رجب إسناده(٣)، وللحديث شاهدان عن أبي رافع وبريدة، الأول ضعفه الهيثمي لوجود يحيى الحماني، والثاني صحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي(٤).

ثالثاً: ما انفرد به ابن ماجه فحديثان:الأول: «لما افتتح رسول الله خيبر أعطاها على النصف»(٥)

قلت: للحديث عدة شواهد بنحوه فقد جاء عن عمر وابنه عبد الله وابن عباس رضي الله عنهم، وأعلاها المتفق عليه بين البخاري ومسلم الذي يعتبر أعلى مراتب الصحة، عن ابن عمر رضي الله عنهما(٦)، فلذلك يُقبل الحديث لوروده من عدة طُرق، بل ومخرجة عند الإمامين الكبيرين البخاري ومسلم.

والثاني: أخرجه عنه عن مجاهد عن عبد الله بن عباس عن النبي «يلبس قميصا قصير اليدين والطول»(٧)

قلت: ضعّف إسناده الحافظ العراقي، والبوصيري لمسلم وله شاهد عن أسماء بنت يزيد، وقد أخرجه الحاكم بنفس السند مع اختلاف اللفظ وصححه، ولكن الذهبي تعقبه بقوله: «فيه مسلم الملائي تالف»(٨)، وأما شاهده فعن أسماء بنت يزيد قالت: «كان كم يد رسول الله ﷺ إلى

(١) جامع الترمذي: ٣٢٨/٢، والبداية والنهاية لابن كثير: ١٨٤/٤.
(٢) جامع الترمذي: أبواب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم الحديث (٣٧٢٨)، ٨٧/٦.
(٣) العلل الكبير للترمذي: ٣٧٥، وفتح الباري لابن رجب: ١٠٣/٢.
(٤) ينظر: المعجم الكبير للطبراني: رقم الحديث (٩٥٢)، ٣٢٠/١، والمستدرك للحاكم: رقم الحديث (٤٥٨٦)، ١٢١/٣، ومجمع الزوائد للهيثمي: ١٠٣/٩، ومختصر تلخيص الذهبي لابن الملقن: ١٣٢٦/٣.
(٥) سنن ابن ماجه: الرهون، باب معاملة النخيل والكرم، رقم الحديث (٢٤٦٩)، ٥٢٦/٣.
(٦) صحيح البخاري: المزارعة، باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة، برقم (٢٣٢٩)،١٠٥/٣، وصحيح مسلم: المساقاة، باب المساقاة، والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، رقم الحديث (١٥٥١)، ١١٨٦/٣.
(٧) سنن ابن ماجه: أبواب اللباس، باب كم القميص كم يكون، رقم الحديث (٣٥٧٧)، ٥٨٦/٤.
(٨) ينظر: المغني للعراقي: ٦٦٣/١، ومصباح الزجاجة للبوصيري: ٨٦/٤، و المستدرك للحاكم: رقم الحديث (٧٤٢٠)،

الرسغ».وقال عنه الترمذي: «حسن غريب»[١].

الخلاصة: الواضح أن الراوي مسلم بن كيسان الملائي (متروك الحديث) وكما تقدم بأنّ هذه المنزلة شديدة الجرح وكفيلة لطرح حديث الراوي، ولم يخرج له من الستة سوى الترمذي وابن ماجه، وفيهما أربعة أحاديث من غير المكرر، وجميعها لها متابع أو شاهد إلا أنها لا تتقوى بتلك الروايات، فلم أجد من قام بتصحيحها أو تحسينها من الأئمة، سوى ما تقدم من الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم رحمهما الله.

ثالثاً: أبو علي محمد بن يعلى الكوفي، زنبور، وفيه قال البخاري: « يتكلمون فيه »[٢].

هو محمد بن يعلى أبو علي السلمي ويلقّب بـ (زنبور)، حدّث في بغداد، روى عن أبي حنيفة وصالح المري وعنبسة القرشي والمنكدر بن محمد وغيرهم، وأمّا الذين رووا عنه: ابن راهويه وإبراهيم الجوزجاني ومحمد أبو كريب وغيرهم، مات سنة خمس ومائتين[٣].

أقوال الأئمة فيه:

١. ذكر البخاري- نقله العقيلي والخطيب-: بأنّه ذاهب لحديثه. ووصفه أبو حاتم بالمتروك. [٤]

٢. لم يوثقه النسائي – فيما ذكره المزي والذهبي وابن حجر- [٥].

٣. ذكر الساجي- فيما نقله مغلطاي- بأنّه ضعيف ومتكلم فيه وحديثه منكر[٦].

٤. ضعفه ابن حبان ورماه بالخطأ ولم يجوز الاحتجاج به فيما خالف الثقات ولا فيما انفرد وإن لم يخالفهم، وضعفه العقيلي، وابن الجوزي، ولم يوثقه إلّا أبو كريب محمد بن العلاء [٧].

٥. حكم عليه الذهبي بالمتروك، وضعفه ابن حجر. [٨]

مروياته: أخرج له الترمذي وابن ماجه فقط.

٢١٧/٤، ومختصر تلخيص الذهبي: ٢٧٣٩/٦.

(١) جامع الترمذي: أبواب اللباس، باب ما جاء في القمص، رقم الحديث (١٧٦٥)، ٢٩٠/٣.

(٢) ينظر: التاريخ الأوسط: ٣١٨/٢.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد: ٧٠٤/٤، وتهذيب الكمال: ٤٦/٢٧، وتهذيب التهذيب: ٥٣٣/٩.

(٤) ينظر: الضعفاء الكبير: ١٤٩/٤، وتاريخ بغداد: ٧٠٤/٤، والجرح والتعديل: ١٣١/٨.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٧/٢٧، وميزان الاعتدال: ٧١/٤، وتهذيب التهذيب: ٥٣٣/٩.

(٦) ينظر: إكمال تهذيب الكمال: ٣٩٩/١٠.

(٧) ينظر:المجروحين: ٢٦٧/٢، والضعفاء للعقيلي: ١٤٩/٤، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: ١٠٨/٣، وتهذيب الكمال: ٤٧/٢٧

(٨) ينظر: الكاشف: ٢٣٢/٢، وتقريب التهذيب: ٥١٤.

أولاً: جامع الترمذي: أخرج له حديثاً واحداً بسنده عنه عن عنبسة عن عبد الملك عن أنس ﷺ مرفوعاً: «تعشوا ولو بكف من حشف، فإن ترك العشاء مهرمة». ووصف الحديث بالمنكر ولا يّعرف إلّا به، وضعّف عنبسة، وبجهالة عبد الملك [١].

قلت: قد تابع مجموعة من الرواة كغسان بن مالك، وابن السماك، وعبيدة بن الحارث لابن يعلى متابعة تامة، وله أيضًا شاهد من حديث الصحابي جابر ﷺ بنحوه[٢]. إلّا أنّ الحديث قال عنه ابن حيان: «لا أصل له»، - وهذه كفيلة لرد الحديث وعدم قبوله وتصحيحه – والحديث مداره على االضعفاء كما بين ذلك ابن عدي والعراقي، والزركشي وابن حجر، والسيوطي، وعلي الكناني، والعجلوني، ومن أورده في الموضوعات ابن الجوزي، والصغاني، والشوكاني والقاري وقال: له أصل[٣]، وهذه يدل على شدة ضعف ونكارة الحديث.

ثانياً: سنن ابن ماجه: أخرج له حديثين:

١. حديث أم سلمة قولها: «نهى رسول الله ﷺ عن القنوت في الفجر»[٤].

قلت: لم أجد متابعاً أو شاهداً سوى ما ذكره الدارقطني عن صفية،وصفية بنت أبي عبيد لم تدرك النبي ﷺ[٥]، وقد ذكر الطبراني انفراده بالإسناد عن أم سلمة[٦]، وضعّف الدارقطني كل من ابن يعلى وعنبسة وابن نافع وأنّ سماع نافع عن أم سلمة غير صحيح، وذكره ابن الجوزي في علله وفي التحقيق وبين تضعيف الإسنادين، وضعّف إسناده البوصيري وبيّن أنّه شاذ[٧]، لذا فالحديث ضعيف لا يثبت.

(١) جامع الترمذي: أبواب الأطعمة، باب ما جاء في فضل العَشاء، رقم الحديث (١٨٥٦)، ٣/٣٥١.

(٢) ينظر: الطب النبوي لأبي نعيم: ١/٢٧٥-٢٧٦، ومسند الشهاب للقضاعي: ١/٤٢٨، وسنن ابن ماجه: أبواب الأطعمة، باب ترك العشاء، رقم الحديث (٣٣٥٥)، ٤/٤٥٢.

(٣) ينظر: المجروحين: ٢/١٧٤، والكامل لابن عدي: ٥/٤٨٠، والمغني عن حمل الأسفار للعراقي: ١/٣٦٥، واللآلئ المنثورة: ١٤٧، وتهذيب التهذيب: ٦/٤١٣، والدر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: ١/٩٥، وتنزيه الشريعة: ٢/٢٥٩، وكشف الخفاء: ١/٣٠٨، والموضوعات لابن الجوزي: ٣/٣٦، والموضوعات للصغاني، ٧٨، والفوائد المجموعة للشوكاني: ١٥٧، والأسرار المرفوعة: ١٥٩.

(٤) سنن ابن ماجه: أبواب إقامة الصلوات، باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، رقم الحديث (١٢٤٢)، ٢/٢٩٧.

(٥) ينظر: سنن الدارقطني: ٢/٣٨.

(٦) المعجم الأوسط: ٣/١٠٢.

(٧) ينظر: سنن الدارقطني: ٢/٣٨، والعلل المتناهية: ١/٤٤٥، والتحقيق في مسائل الخلاف: ١/٤٦٢، ومصباح الزجاجة: ١/١٤٧.

٢. بسنده عنه عن عمر بن صبح بسنده الى أبي بن كعب مرفوعاً: «لرباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسبا، من غير شهر رمضان، أعظم أجرا من عبادة مائة سنة، صيامها وقيامها..»[١].

قلت: ليس له متابع أو شاهد له، وقد حكم المنذري وابن كثير ونور الدين الكناني عليه بالوضع لأنّه من رواية عمر بن صبح أحد الكذابين، وقد ضعّف إسناده البوصيري لضعف محمد بن يعلى وعمر بن صبح، ومكحول مدلس وقد عنعن ولم يدرك أُبيًا[٢]، فالحديث شديد الضعف بل موضوع لوجود صفة الكذب، وهي أشد العبارات لترك حديث أي راو.

الخلاصة: يظهر لي مما سبق مما تم دراسته وبحثه من أقوال الأئمة وبشكل شامل ومستفيض من أنّ الراوي محمد بن يعلى (متروك)، وتلك المنزلة من أدنى منازل القدح لجرح الراوي، ولم يخرّج له إلّا الترمذي وابن ماجه في مصنفيهما من الكتب المعتمدة الستة، وليس له إلا ثلاثة أحاديث في الكتب الستة، ومع أنّ لها متابعًا أو شاهدًا إلّا أنّها ضعيفة جداً أو موضوعة، وله أحاديث عدة في المعاجم وغيرها، يروي أكثرها عن عمر بن صبح.

رابعاً: هشام بن زياد أبو المقدام، والذي قال فيه البخاري: « يتكلمون فيه » [٣].

أبو المقدام هشام بن زياد أبي هشام بن أبي يزيد القرشي البصري، مولى لآل عثمان، روى عن الحسن البصري وأبيه وعمر بن عبد العزيز وهشام بن عروة وغيرهم، وأمّا الذين رووا عنه فكثيرون منهم ابن المبارك ووكيع ويزيد بن هارون وغيرهم[٤].

أقوال الأئمة فيه:

١. ضعفه أحمد والبخاري وأبو حاتم وعنه:« ليس بالقوي، منكر الحديث»، وأبو زرعة الرازي وابن سعد والعقيلي، وابن حبان وعنه بأنّه يروي عن الثقات والأثبات الموضوعات والمقلوبات ولا يحتج به، وابن عدي، ونقل المزي تضعيف الترمذي له، وقول أبو داود عنه غير ثقة.[٥]

(١) سنن ابن ماجه: أبواب الجهاد، باب فضل الرباط في سبيل الله، رقم الحديث (٢٧٦٨)، ٦٢/٤.

(٢) ينظر: الترغيب والترهيب: ٢٤٥/٢، وجامع المسانيد والسنن: ١٦٥/١، وتنزيه الشريعة: ١٨٧/٢، ومصباح الزجاجة: ١٥٦/٣.

(٣) ينظر: التاريخ الأوسط للبخاري: ١٨٠/٢.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٠٠/٣٠، وتهذيب التهذيب: ٣٦/١١.

(٥) ينظر: التاريخ الكبير: ٢٠٠/٨، والجرح والتعديل: ٥٨/٩، والطبقات لابن سعد: ٢٠٥/٧، والضعفاء للعقيلي: ٣٣٩/٤، والمجروحين: ٨٨/٣، والكامل لابن عدي: ٤٠٧/٨، وتهذيب الكمال: ٢٠٢/٣٠.

٢. قال ابن معين وابن شاهين: ليس بثقة، وضعفاه، وعن ابن معين أيضاً: «ليس بشيء»[١].

٣. وصفه النسائي بالمتروك، وذكره الدارقطني وابن الجوزي في (الضعفاء والمتروكون)، وحكم عليه ابن حجر بالترك وضعفه الذهبي ونقل أقول الأئمة فيه.[٢]

مروياته: أخرج له الترمذي وابن ماجه من أصحاب الكتب الستة.

أولاً: أخرج له الترمذي حديثاً واحداً:عن أبي هريرةt مرفوعاً: «من قرأ حم الدخان في ليلة الجمعة غفر له» وذكر أنّه لا يعرفه إلا بهذا الوجه، وضعّف هشام، والحسن لم يسمع من أبي هريرة[٣]

قلت: للحديث عدة شواهد إلا أنها شديدة الضعف، فقد جاء عن أبي هريرة مرفوعاً وفيه «يستغفر له سبعون ألف ملك» وفيه راوٍ منكر الحديث كما ذكر البخاري وهو الراوي عمر بن أبي خثعم، وجاء عن أبي أمامة مرفوعاً: وفيه « بنى الله له بيتا في الجنة » وفيه راوٍ ضعيف جدًا كما ذكر الهيثمي وهو فضال بن جبير[٤] ولذا قال ابن الجوزي: «هذا الحديث من جميع طرقه باطل لا أصل له» وتكلم عن طريق أبي بكر وعلي وأنس وأبي هريرة، وذكر السيوطي والشوكاني طرقه وحكم على بعض رواتها بالوضع، وأعجب بقول محمد طاهر الهندي: «له طرق كثيرة عن محمد بن زكريا-يضع الحديث بعضها على شرط الصحيح»، أما ابن حجر فذكر أنّ للمتن أكثر من شاهد ضعيف ومنقطع، وأنّ الطبراني أخرجه متصلاً إلى أبي أمامة مرفوعاً، وأيضًا السند ضعيف، لكن يتقوى بكثرة طرقه.[٥]

(١) ينظر: تاريخ ابن معين(رواية الدوري): ٣/٢٠٥،و٤/١٤٤، والجرح والتعديل: ٩/٥٨ تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: ٢٤٥، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: ١٩٣.

(٢) ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٠٤، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: ٣/١٣٥، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: ٣/١٧٤، وتقريب التهذيب: ٥٧٢، والكاشف: ٢/٣٣٦، وديوان الضعفاء: ٤١٨.

(٣) ينظر: جامع الترمذي: أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل حم الدخان، رقم الحديث (٢٨٨٩)، ٥/١٦٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، برقم (٢٨٨٨)، ٥/١٦٣، والمعجم الكبير للطبراني: برقم (٨٠٢٦)، ٨/٢٦٤، ومجمع الزوائد: ٢/١٦٨.

(٥) ينظر: الموضوعات لابن الجوزي: ١/٢٤٧، واللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي: ١/٢١٥، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني: ٣٠٢، وتذكرة الموضوعات للفتني الهندي: ٨٠، ونتائج الأفكار لابن حجر: ٥/٤٩.

ثانياً: أخرج له ابن ماجه حديثان: الأول: بسنده إليه عن ابن كعب عن عبد الله بن عباس قوله: «نهى رسول الله ﷺ أن يصلى خلف المتحدث والنائم»(١).

قلت: الحديث أخرجه أبو داود بنحوه من غير طريقه، وذكر بأنّ الحديث جاء عن محمد بن كعب بأكثر من وجه كلُّها واهية أمثلها وهو ضعيف جدًا عن عبد الله بن يعقوب عمّن حدّثه عن محمد (٢)، وللحديث شاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ومتابعات، وقد ذكر الخطابي بأنه لا يصح بضعف بالسند، وابن يعقوب لم يذكر اسم من حدثه عن ابن كعب، ورواه عن ابن كعب عيسى بن ميمون وتمام بن بزيع وكلاهما ضعيفان، وتكلم فيهما البخاري ويحيى بن معين، ورواه كذلك أبو أمية عبد الكريم عن مجاهد، وعبد الكريم هذا متروك، قال فيه أحمد «ضربنا عليه فاضربوا عليه»، ولم يوثقه يحيى بن معين وبأنّه لا يحمل عنه، وتابعه أيضاً مصادف بن زياد عن محمد بن كعب متابعة تامة، أخرجه الحاكم ورده الذهبي فذكر أنّ هشام بن زياد متروك، ومحمد بن معاوية كذّبه الدارقطني، فبطل بذلك الحديث، وذكر البيهقي بأنّه مرسل وهو أحسن وأمثل ما روي في الباب رواه هشام عن ابن كعب وهو متروك، ويذكر من عدة أوجه، ضعيفة كلها، وقد بيّن النووي أنّ الحفاظ اتفقوا على تضعيفه وفي إسناده مجهول. (٣)

والثاني: حديث هشام عن أمه عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها مرفوعاً: «من أصيب بمصيبة فذكر مصيبته، فأحدث استرجاعا وإن تقادم عهدها، كتب الله له من الأجر مثله يوم أصيب»(٤)

قلت: لم أجد للحديث متابعاً أو شاهداً ليتقوى به، سوى ما ذكره أسلم بن أسهم في تاريخ واسط بسنده الى أنس بن مالك رضي الله عنه بنحوه، وروى هشام الحديث عن أمه وفي رواية عن أبيه، وضعّف البوصيري هشام عند حكمه على الحديث. (٥)

الخلاصة: يتضح مما سبق أن الراوي هشام أبو المقدام (متروك الحديث)، أي أنّ منزلته في الجرح شديدة وقريبة من درجة الكذب، وليس له إلا ثلاثة أحاديث في الكتب الستة، فلم يخرج

(١) سنن ابن ماجه: أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب من صلى وبينه وبين القبلة شيء، رقم الحديث (٩٥٩)، ١٠٧/٢.

(٢) ينظر: سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة الى المتحدثين والنيام، رقم الحديث (٦٩٤)، ٢٦/٢ و٦٠٨/٢.

(٣) ينظر: لمعجم الأوسط للطبراني: رقم الحديث (٥٢٤٦)، ٢٥٦/٥ معالم السنن للخطابي: ١٨٧/١، والمستدرك للحاكم: رقم الحديث (٧٧٠٦)، ٣٠٠/٤، ومختصر تلخيص الذهبي: ٢٨٨٦/٦، والسنن الكبرى للبيهقي: ٣٩٦/٢، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي: ١٩٧/٣، وخلاصة الأحكام للنووي: ٥٢٧/١، والمجموع شرح المهذب للنووي: ٢٥١/٣.

(٤) سنن ابن ماجه: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الصبر على المصيبة، رقم الحديث (١٦٠٠)، ٥٣٢/٥.

(٥) ينظر: تاريخ واسط: ٧٠، وعمل اليوم والليلة لابن السني: رقم الحديث (٥٥٩)، ٥٠٩، ومصباح الزجاجة للبوصيري: ٥٠/٢.

له سوى الترمذي وابن ماجه، وجميعها لها متابع أو شاهد، إلا أن تلك الطرق لا تتقوى لشدة ضعفها، سوى حديث الترمذي وعلى قول ابن حجر.

المطلب الثاني: الرواة الذين أخرج لهم ابن ماجه فقط، والذين ليس لهم رواية في الكتب الستة

أولاً: الراوي سلام بن سليم السعدي الطويل المدائني، وذكر البخاري « يتكلمون فيه »[١].

أبو سليمان أو أبو أيوب سلام بن سلم ويقال: ابن سليمان وابن سليم، السعدي المدائني التميمي الخراساني الطويل،روى عن: جعفر الصادق وحمزة الزيات وزيد العمي جل روايته عنه وغيرهم، وعنه:أسد بن موسى والحكم بن مروان وزهير الرؤاسي وغيرهم،مات حدود سبع وسبعين ومائة[٢]

أقوال الأئمة فيه:

١. ضعفه يحيى بن معين وعنه « لا شيء لا يكتب حديثه»، وكذا ضعفه أبو زرعة الرازي وعلي بن المديني وابن شاهين.[٣]

٢. رماه الإمام أحمد وزكريا بن يحيى الساجي بالنكارة في الحديث.[٤]

٣. قال البخاري وأبو حاتم والنسائي والدارقطني والذهبي وابن حجر: «متروك الحديث»[٥].

٤. لم يوثقه السعدي الجوزجاني، وذكر ابن حبان بأنّه يروي الموضوعات عن الثقات كأنّه المتعمد.[٦]

مروياته: لم يخرج له من الستة سوى ابن ماجه حديثاً واحداً بسنده عن سلام عن حميد عن أنس، قال: «كان رسول الله ﷺ وقت للنفساء أربعين يوما، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك»[٧].

(١) ينظر: التاريخ الأوسط: ٢/٢١٤.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ١٢/٢٧٧، وتهذيب التهذيب: ٤/٢٤٧.

(٣) ينظر: ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري): ٤/٣٧٦، والجرح والتعديل: ٤/٢٦٠، والكامل في الضعفاء لابن عدي: ٤/٣٠٦، وتاريخ بغداد للخطيب: ١٠/٢٧١، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: ١٠١.

(٤) ينظر: الكامل لابن عدي: ٤/٣٠٦، وتاريخ بغداد: ١٠/٢٧١.

(٥) ينظر: الضعفاء للبخاري: ٧٢، وعلل الحديث لابن أبي حاتم: ١/٥٥٢، والضعفاء والمتروكون للنسائي: ٤٦، وسنن الدارقطني: ٣/٨٤، والمغني في الضعفاء للذهبي: ١/٢٧٠، وتقريب التهذيب: ٢٦١.

(٦) ينظر: أحوال الرجال للسعدي: ١٩٦، والمجروحين لابن حبان: ١/٣٣٩.

(٧) سنن ابن ماجه: أبواب التيمم، باب النفساء كم تجلس، رقم الحديث (٦٤٩)، ١/٤١٤.

قلت: لم أجد متابعاً لسلام الطويل، وقد ذكر الدارقطني: بأنّه لم يروه غير سلام عن حميد، وذكر ابن عدي بأنّ له أحاديث صالحة وعامة روايته لا يتابعه أحد عليه، وذكر حديث النفساء بأنه لا يتابع عليه(١)، إلا أن للحديث شواهد عديدة، فقد جاء عن مُسة عن أم سلمة وعبد الله بن عمرو وأبو هريرة وأبو الدرداء وعثمان بن أبي العاص - موقوفاً - بنحوه، ومسألة الأربعين يوماً جاء مرفوعاً عن عثمان بن أبي العاص وأم المؤمنين عائشة، وموقوفاً عن عمر وجابر وأنس وابن عباس رضي الله عنهم ولا يصح منها شيء كما قال البيهقي وابن الجوزي، وابن عبد الهادي، وضعفها النووي وقال «لا يغتر به»، وقال ابن الخراط: « أحاديث معتلة بأسانيد متروكة»، وأخطأ البوصيري بتصحيح وتوثيق إسناده، وذلك أنه وهم بأنه سلام أبو الأحوص وليس سلام الطويل.(٢)

وأختم المسألة بأنّ الإمام الترمذي قد نقل الإجماع من الصحابة -رضوان الله عليهم- والتابعين ومن بعدهم بأنّ النفساء تترك الصلاة أربعين يوما، إلا إذا رأت الطهر قبلها، حيث تقوم بالاغتسال وتصلي، وإنّ أكثر الفقهاء ذهبوا بعدم ترك الصلاة بعد الأربعين حتى وإن رأت الدم(٣).

خلاصة القول: مما سبق يظهر بأن الراوي سلام بن سليم (متروك الحديث)، وهي من المنازل التي سبق وقد قلنا بأنّها من الألفاظ والمنازل الكفيلة لرد الحديث وعدم قبوله وتصحيحه، وليس له إلا حديث واحد في الكتب الستة أخرجه ابن ماجه ولا يتابع عليه، إلا أن له شواهد عدة ومع ذلك لم تتقوَّ بها لشدة ضعفها.

ثانياً: الراوي أبو الحارث نصر بن حماد الوراق، وفيه قول البخاري« يتكلمون فيه »(٤).

الحافظ الوراق البجلي نصر بن حماد بن عجلان البصري، روى عن شعبة وإسرائيل بن يونس وهشيم بن بشير ومسلم الزنجي وغيرهم، روى عنه ابناه أحمد ومحمد بن نصر وأحمد الواسطي ومحمد بن سعيد العطار ومحمد القصار وغيرهم(٥).

(١) سنن الدارقطني: ٤٠٨/١، والكامل لابن عدي: ٣١٢/٤.

(٢) ينظر: مسند أحمد: رقم الحديث (٢٦٥٦١)، ١٨٦/٤٤، وسنن الدارقطني: الأحاديث من (٨٥٢-٨٦٦)، ٤٠٨-٤١٤، والخلافيات للبيهقي: ٤٠١/٣-٤٤٣، والسنن الكبرى للبيهقي: ٥٠٦/١، والتحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي: ٢٧٠/١، والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي: ٣٨٦/١-٣٨٨، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي: ٤١٨/١، وخلاصة الأحكام للنووي: ٢٤٠/١، والأحكام الوسطى لابن الخراط: ٢١٨/١، و مصباح الزجاجة للبوصيري: ٨٣/١.

(٣) جامع الترمذي: ٢٠٤/١.

(٤) ينظر: التاريخ الأوسط: ٢٩٤/٢.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٤٢/٢٩، وتهذيب التهذيب: ٣٨٠/١٠.

أقوال الأئمة فيه:

١. لم يوثقه ابن معين والنسائي –فيما رواه الخطيب-، وعن ابن معين أيضاً: «كذاب»[١]

٢. قال الإمام مسلم: «ذاهب الحديث». ورماه أبو حاتم والعقيلي ومحمد بن الأزدي: بالمتروك[٢]

٣. قال أبو زرعة الرازي وصالح بن محمد جزرة: «لا يكتب حديثه»، أمّا ابن عدي فذكر أنّ روايته عن نصر عن شعبة غير محفوظة كلها ويكتب حديثه مع ضعفه، أمّا ابن حبان فذكر بأنّه من الحفاظ الذي يخطئ كثيراً وله أوهام في الأسانيد فيأتي بالمقلوبات بكثرة، لا يحتج به إذا انفرد.[٣]

٤. ضعفه الدارقطني وعنه: «ليس بالقوي»، وضعفه الساجي وابن حجر، أمّا الذهبي فوهّاه[٤].

مروياته: أخرج له ابن ماجه فقط حديثاً واحداً: حديث أبي موسى قوله سألت الرسول ﷺ «متى تنقطع معرفة العبد من الناس؟ قال: «اذا عاين»[٥].

قلت: ليس للحديث متابعاً أو شاهداً، وأنه جاء من طريقٍ آخر موقوفاً على أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بلفظ:«إذا عاين المريض الملك ذهبت المعرفة، يعني معرفة الناس»، وضعّف البوصيري إسناده وأنّ نصر بن حماد متهم بالوضع وكذبه يحيى بن معين وغيره [٦].

خلاصة القول: مما سبق من التتبع الدقيق والشامل لأقوال الأئمة في الراوي يظهر بأن الراوي نصر بن حماد الوراق (متروك)، وليس له إلا حديثًا واحدًا في الكتب الستة أخرجه ابن ماجه فقط، ولم يتابع عليه، وليس لحديثه شاهد لتقويته ورفعه.

ثالثاً: الراوي تمام بن بزيع، والذي قال فيه البخاري « يتكلمون فيه » [٧].

---

(١) ينظر: سؤالات ابن الجنيد: ٤٢٦، والضعفاء للعقيلي: ٣٠٠/٤، وتاريخ بغداد: ٣٨٠/١٥

(٢) ينظر: الكنى والأسماء لمسلم: ٢٣٦/١، و الجرح والتعديل: ٤٧٠/٨، والضعفاء الكبير للعقيلي: ٣٠٠/٤، وتاريخ بغداد: ٣٨٠/١٥

(٣) الجرح والتعديل: ٤٧٠/٨، وتاريخ بغداد: ٣٨٠/١٥، و الكامل لابن عدي: ٢٩١/٨، والمجروحين: ٥٤/٣.

(٤) ينظر: الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٣٤/٣، والمؤتلف والمختلف للدارقطني: ٢٢٠٤/٤، وتاريخ بغداد: ٣٨٠/١٥، والكاشف للذهبي: ٣١٨/٢، والمغني في الضعفاء:٧٧٩/٢، وتقريب التهذيب: ٥٦٠.

(٥) سنن ابن ماجه: أبواب الجنائز، باب ما جاء في المؤمن يؤجر في النزع، رقم الحديث (١٤٥٣)، ٤٤٢/٢.

(٦) مصنف عبد الرزاق: رقم الحديث (٦٠٦٨)، ٣٩٤/٣، ومصباح الزجاجة: ٢٣/٢.

(٧) ينظر: التاريخ الأوسط: ٢٢٤/٢.

أبو سهل السعدي تمام بن بزيع البصري والطفاوي مولاهم، له رواية عن العاص بن عمرو - ويقال ابن عمر - ومحمد بن كعب والحسن، روى عنه ابنه سهل وموسى بن إسماعيل وأبو داود ومحمد بن أبي بكر المقدمي ومسلم بن إبراهيم(١).

أقوال الأئمة فيه:

١. ذكر ابن معين بأنّه لا شيء، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم». (٢)

٢. ذكر السعدي بأنّه متكلم فيه عند العلماء- فيما رواه ابن عدي(٣).

٣. ضعفه ابن حبان ووصفه بكثير الخطأ والوهم ولا يحتج به، وضعفه العقيلي، وزكريا الساجي وابن الجارود- ذكره ابن حجر-، وذكر ابن عدي بأنّه ليس بمعروف،قليل الحديث، ولا يحدث عنه غير محمد بن أبي بكر المقدمي من البصريين. (٤)

٤. قال الدارقطني: «متروك»، ورجحه الذهبي، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين(٥).

خلاصة القول: مما تقدم من البيان الواضح لأقوال الأئمة الذين وصفوا حال الراوي، يتبين بأن تمام بن بزيع (متروك)، وليس له أي حديث في الكتب الستة، وهو قليل الحديث فليس له إلا بضعة أحاديث خارجها، كحديث «إياك وما يسوء الأذن» و«إن لكل مجلس شرفا» وكلاهما لم أجد من صححها وإن كان لها طُرُق أخرى(٦).

المبحث الثاني: الرواة الضعفاء وأهل الصدق

المطلب الأول: الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم معاً أو أحدهما

أولاً: الراوي محمد بن يزيد الرفاعي الكوفي، وفيه البخاري قال: « يتكلمون فيه» (٧).

(١) ينظر: الجرح والتعديل: ٤٤٥/٢، والمجروحين: ٢٠٣/١.

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي): ٨٣، والأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: ٩٤/٥.

(٣) ينظر: الكامل لابن عدي: ٢٧٩/٢.

(٤) ينظر:المجروحين لابن حبان: ٢٠٣/١،وضعفاء العقيلي:١٦٩/١،ولسان الميزان لابن حجر: ٧١/٢، والكامل لابن عدي:٢٧٩/٢

(٥) ينظر: الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ٢٦٠/١، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: ١٥٥/١، وديوان الضعفاء للذهبي:٥٥.

(٦) ينظر: الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم: رقم الحديث (١٢٦٠)، ٤٥٩/٢، ومكارم الأخلاق للخرائطي: رقم الحديث (٧٥٠)، ٢٤٤

(٧) ينظر: التاريخ الأوسط: ٣٨٧/٢.

هو أبو هشام محمد بن يزيد الكوفي الرفاعي العجلي، كان قاضيًا في بغداد، روى عن حفص بن غياث ووكيع وابن نمير وغيرهم، ومن كبار الأئمة الذين رووا عنه: الإمام مسلم والإمام الترمذي وكذا الأئمة ابن ماجه وابن خزيمة وابن أبي خيثمة وغيرهم، توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين(١).

أقوال الأئمة المجرحين له:

ضعفه أبو حاتم الرازي وبأنّه متكلم فيه، والنسائي ولم يوثقه، وضعفه ابن شاهين وابن الجوزي، وقد ذكر الخطيب وابن الجوزي والمزي والذهبي وابن حجر عن البخاري قوله بأنهم مجتمعون على ضعفه (٢).

أمّا ابن نمير فقال: «كان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب»، ورماه بالسرقة(٣).وقال الدارقطني: «تكلموا فيه، وإنما تكلم فيه أهل بلدته»، وذكر ابن عدي بأنّه أنكر عليه أحاديث عن ابن عياش عن ابن إدريس وغيرهما عن شيوخ أهل الكوفة، وذكر ابن حجر بأنّه: «ليس بقوي».(٤)

أقوال الأئمة المعدلين له:

ذكر ابن معين والعجلي في ثقاته بأنّه لا بأس به، ووثقه ابن حبان وعنه: «يخطئ ويخالف»، والبرقاني وذكر بأنّ الدارقطني أمره بإخراج حديثه في الصحيح، وأشار الذهبي الى توثيقه ومتكلم فيه، وذكر بأنّ مناكيره كثيرة، وذكر قول البخاري بالإجماع على ضعفه. (٥)

مروياته: أخرج له البخاري على قول، ومسلم والترمذي وأكثر عنه، وابن ماجه.

أولا: صحيح البخاري.

أخرج البخاري في صحيحه عنه عن الوليد عن الأوزاعي عن ابن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن عروة الذي سأل عبد الله بن عمرو عن أذى المشركين فأخبره بقصة ابن أبي معيط الذي جاء الى رسول الله ﷺ وهو يصلي فوضع رداءه في عنقه فخنقه به خنقا شديدا، فجاء أبو بكر حتى دفعه عنه، فقال:{أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله، وقد جاءكم بالبينات من ربكم}»(٦).

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٤/٢٧، وتهذيب التهذيب: ٥٢٦/٩.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٢٩/٨، ومشيخة النسائي: ٧٤، والضعفاء والمتروكون للنسائي: ٩٥، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ١٧٠، والضعفاء لابن الجوزي: ١٠٧/٣، تاريخ بغداد: ٥٩٥/٤، وتهذيب الكمال للمزي: ٢٧/٢٧، والمغني في الضعفاء للذهبي: ٦٤٤/٢، وتقريب التهذيب: ٥١٤.

(٣) الجرح والتعديل: ١٢٩/٨، وتاريخ بغداد: ٥٩٥/٤.

(٤) ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني: ٣٣٧، والكامل لابن عدي: ٥٢٩/٧، وتقريب التهذيب: ٥١٤.

(٥) ينظر: تاريخ ابن معين (ابن محرز): ٩٠/١، والثقات للعجلي: ٤٣٤/٢، والثقات لابن حبان: ١٠٩/٩، وتاريخ بغداد: ٥٩٥/٤، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: ١٧٢.

(٦) صحيح البخاري: كتاب أصحاب النبي r، باب فضل أبي بكر t، رقم الحديث (٣٦٧٨)، ١٠/٥.

قلت: اختلف العلماء في محمد بن يزيد هذا هل هو الحزامي أم أبو هشام الرفاعي صاحب الترجمة، فالبخاري في تاريخه الأوسط ذكر محمد بن يزيد الرفاعي الكوفي أبو هشام، وذكر في تاريخه الكبير محمد بن يزيد الكوفي وسماعه من الوليد وضمرة[١]، فلم يجمع الراويين في كتاب واحد، ولذلك منهم من جعله راوياً واحداً، فقد ذكر الخطيب البغدادي وأبو الوليد الباجي أنّ البخاري قد روى عنه، وذكر المزي عن أبي محمد بن عدي أن البخاري روى عنه، إلّا أنّ المزي قال في ترجمة الحزامي:«وذلك غلط لا شك فيه» ورجح بأنّهما راويين وليس الرفاعي من شيوخ البخاري بل الحزامي، وتعقبه مغلطاي بأنّ في قول المزي نظر، وذكر ابن حجر أنّه قيل بأنّه أبو هشام الرفاعي وهو بكنيته مشهور، وقال الكلاباذي والحاكم غيره، إلّا أنّ ابن حجر والذهبي ذكرا في ترجمة الحزامي بأنّ البخاري روى عنه [٢]، مما يدل على أنّه ليس أبا هشام الرفاعي، علماً أنّ الحزامي وثقه ابن حبان وذكر أبو حاتم بأنه «مجهول لا أعرفه»،مع أنّ من الأئمة من أخرج حديثه بقول (محمد بن يزيد الكوفي) فقط من غير ذكر كنيته كابن الجعد[٣].

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه استشهاداً بآخِر حديث في فضائل الصديقt، ولمحمد بن يزيد متابعة تامة، فقد أخرجه الإمام البخاري في موضعين آخرين من صحيحه عن عياش بن الوليد وعلي بن عبد الله كلاهما عن الوليد، وتابعه أيضًا أبو شعيب الحراني عن يحيى البابلتي عن الأوزاعي بمثله، وغيره، وصححه ابن حبان[٤].

ثانياً: صحيح مسلم

أخرج الإمام مسلم له حديثين مقروناً بغيره، واللفظ لغيره أيضاً، فمثلًا يذكر الحديث بحدثنا واصل وأبو كريب ومحمد الرفاعي واللفظ لواصل، وأيضًا بحدثنا عبد الله بن عمر بن أبان، ومحمد الرفاعي واللفظ لابن أبان»[٥].

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير: ٢٦١/١.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد: ٥٩٥/٤، والتعديل والتجريح للباجي: ٦٨٩/٢، وتهذيب الكمال: ٢٦/٢٧، و٣٥/٢٧، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: ٣٩٥/١٠، و فتح الباري لابن حجر: ٤٠/٧، وميزان الاعتدال للذهبي: ٦٩/٤، ولسان الميزان: ٣٧٩/٧.

(٣) ينظر: الثقات لابن حبان: ٧٨/٩، والجرح والتعديل: ١٢٨/٨، ومسند ابن الجعد: رقم الحديث (٢٠٤١)، ٣٠١.

(٤) ينظر: صحيح البخاري: مناقب الأنصار، باب ما لقي النبي r وأصحابه من المشركين بمكة، رقم الحديث (٣٨٥٦)، ٤٦/٥، وكتاب تفسير القرآن، سورة المؤمن، برقم (٤٨١٥)، ١٢٧/٦، والمعجم الكبير للطبراني: برقم (١٤٢٠٨)، ٣٨٨/١٣، ومصنف ابن أبي شيبة: كتاب المغازي، في أذى قريش للنبيr برقم (٣٦٥٦١)، ٣٣١/٧، وصحيح ابن حبان: برقم (٦٥٦٩)، ٥٢٩/١٤.

(٥) ينظر: صحيح مسلم: كتاب الزكاة' باب الترغيب في الصدقة، رقم الحديث (٦٢ - (١٠١٣))، ٧٠١/٢، وكتاب

ثالثاً: جامع الترمذي.

أخرج الترمذي أربعة عشر حديثاً، بواحد مكرر،وهو من شيوخه،وبالنظر لكثرتها فأقول اختصاراً أنّ ثلاثة منه مقرون بغيره، وتعددت أحكامها، فتسعة ذكر فيها حسن صحيح وحسن غريب وحسن في حديث وغريب في حديثان، وخمسة منها لم يحكم عليها بشيء(١)، وكلها لها متابع سوى أربعة،والعشرة الباقية أسانيدها صحيحة أو حسنة ومنها في الصحيحين، ثلاثة منها ضعيفة.

رابعاً: سنن ابن ماجه: أخرج له أربعة أحاديث:

١. حديث أبي هريرةt: « كان رسول الله ﷺ يصلي حتى تورمت قدماه، فقيل له: إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر! قال: «أفلا أكون عبدا شكورا» (٢).

قلت: الحديث متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبةt وهو في أعلى درجات الصحة كما قرر ذلك الأئمة(٣).

٢. مقرون بغيره فذكر حدثنا أبو هشام،ومحمد بن الصباح، وابن خلاد بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه « أنّ النبي ﷺ كبر أربعاً »(٤).

قلت: الحديث متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً(٥)، وهو في أعلى مراتب الصحة.

٣. حديث مقرون بغيره أيضاً فذكر حدثنا ابن السري، وأبو هشام بسنده الى أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً: «بعثت أنا والساعة كهاتين» وجمع بين إصبعيه(٦).

الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء،رقم (٥٤ - (١٥٧))، ٢٢٣١/٤.

(١) ينظر:جامع الترمذي: رقم الحديث (١٠٨٢)، ٣٨٤/٢، و(١١٠٦)٤٠٥/٢،و(١٣٨٦)،٦٢/٣، و(١٩٩٨)،٤٢٨/٣،و(٢٠٠٧)،٤٣٢/٣، و(٢٠١٧)،٤٣٧/٣، و(٢٣٨٦)، ١٧٣/٤، و(٢٤٣٩)، ٢٠٥/٤،و(٢٥٣٩)، ٢٦٠/٤، و(٢٦٥٩)، ٣٣٢/٤، و(٢٨٥٦)، ٤٣٩/٤، و(٣٢٧٥)، ٢٤٥/٥، و(٣٥٩٤)، ٤٦٨/٥، و(٣٦٩٨)، ٦٥/٦، و(٣٨٧٥)، ١٨٥/٦

(٢) سنن ابن ماجه: أبواب إقامة الصلوات، باب ما جاء في طول القيام في الصلاة،رقم الحديث (١٤٢٠)، ٤٢٢/٢.

(٣) ينظر: صحيح البخاري: تفسير القرآن، باب ليغفر الله لك ما تقدم من ذبك وما تأخر، برقم (٤٨٣٦)، ١٣٥/٦، وصحيح مسلم: صفة القيامة، باب الإكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، رقم الحديث (٨٠-(٢٨١٩))، ٢١٧١/٤.

(٤) سنن ابن ماجه: أبواب الجنائز، باب ما جاء في التكبير على الجنازة أربعا، رقم الحديث (١٥٠٤)، ٤٧١/٢.

(٥) ينظر: صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب الصفوف على الجنازة، رقم الحديث (١٣١٩)، ٨٦/٢، وصحيح مسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر،رقم الحديث (٦٨- (٩٥٤))، ٦٥٨/٢.

(٦) سنن ابن ماجه: أبواب الفتن، باب أشراط الساعة، رقم الحديث (٤٠٤٠)، ١٦٧/٥.

قلت: الحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن سهل وأنس، وانفرد مسلم عن جابر، وانفرد البخاري عن أبي هريرة بمتابعة تامة لأبي هشام الرفاعي [١].

٤. حديث عطية العوفي عن الخدري رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ تزوج عائشة على متاع بيت قيمته خمسون درهما»[٢].

قلت: جاء الحديث من طريق ابن هارون عن ابن مرزوق عن العوفي مرسلاً، وقد ضعّف إسناده البوصيري لضعف عطية.[٣]

خلاصة القول: يظهر لي أنّ الراوي محمد بن يزيد الكوفي (ضعيف) وإن كان هناك من وثقه، ورواية البخاري له استشهاداً وأخرج حديثه بمتابعة تامة في موضعين من صحيحه، وأمّا مسلم فروايته مقرونة بغيره، وأما ابن ماجه فروايته مخرجة في الصحيحين بغير طريقه، إلّا أنّ الترمذي أكثر من روايته، وتعددت أحكامه على حديثه، ومعظمها لها متابع ومقبولة إلّا البعض فانفرد بها

ثانياً: الراوي الحسن بن شاذان الواسطي، وذكر البخاري « يتكلمون فيه »[٤].

هو أبو علي الحسن بن خلف البزاز، وإلى جده قد ينسب، جاء الى بغداد وبها حدث، له رواية عن عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وابن هارون وغيرهم، ومن الأئمة الذين رووا عنه: الإمام البخاري وأبو عروبة وأبو حاتم الرازي وغيرهم، توفي ببغداد سنة ست وأربعين ومائتين[٥].

أقوال الأئمة فيه:

قال أبو حاتم عنه: «شيخ»، ووثقه أبو بكر الخطيب البغدادي وابن حبان، وذكر ابن عدي في ترجمته: «لا أعلم له شيئا منكرا فأذكره»[٦]، وضعفه ابن الجوزي، ووثقه الذهبي وبأنّه متكلم فيه، وأيضاً عنه وعن ابن حجر «صدوق»، وأضاف ابن حجر « له أوهام» [٧].

(١) ينظر: صحيح البخاري: كتاب الرقاق، باب قول r «بعثت أنا والساعة كهاتين»،رقم الحديث (٦٥٠٥)، ١٠٦/٨.
(٢) سنن ابن ماجه: أبواب النكاح، باب صداق النساء، رقم الحديث (١٨٩٠)، ٨٥/٣.
(٣) ينظر: الطبقات لابن سعد: ٤٧/٨، ومصباح الزجاجة للبوصيري: ١٠٥/٢.
(٤) ينظر: التاريخ الأوسط: ٣٨٥/٢.
(٥) ينظر: تهذيب الكمال: ١٣٨/٦، وتهذيب التهذيب: ٢٧٣/٢.
(٦) ينظر: الجرح والتعديل: ١٧/٣، وتاريخ بغداد للخطيب: ٢٦٣/٨، والثقات لابن حبان:١٧٤/٨، والكامل لابن عدي: ١٨٧/٣.
(٧) ينظر: الضعفاء لابن الجوزي: ٢٠٣/١، والمغني في الضعفاء: ١٦٠/١،والكاشف: ٣٢٤/١، وتقريب التهذيب: ١٦٠.

مروياته:

لم يخرّج له إلّا الإمام البخاري حديثًا واحدًا فقط بسنده عن الحسن بن خلف عن إسحاق عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن « كعب بن عجرة، أن رسول الله ﷺ رآه وقمله يسقط على وجهه، فقال: «أيؤذيك هوامك؟« قال: نعم، فأمره رسول الله ﷺ أن يحلق، وهو بالحديبية، لم يبين لهم أنهم يحلون بها، وهم على طمع أن يدخلوا مكة، فأنزل الله الفدية، فأمره رسول الله ﷺ: «أن يطعم فرقا بين ستة مساكين، أو يهدي شاة، أو يصوم ثلاثة أيام»[1].

قلت: للراوي الحسن بن خلف متابعات عدة، فقد أخرجه الإمام البخاري في أصوله عن إسحاق عن روح وعن محمد بن يوسف عن ورقاء، كلاهما عن ابن أبي نجيح بمثله، وأخرجه عن مسدد عن حماد عن أيوب (ح) وأحمد بن يونس وأبو شهاب وابن عون، كلاهما عن مجاهد بنحوه، وابن خزيمة عن محمد بن معمر عن روح عن شبل بمثله، وأخرجه مسلم عن ابن نمير عن أبيه عن سيف عن مجاهد بنحوه، وأخرجه الحميدي بسند عالٍ عن سفيان عن أيوب السختياني وابن أبي نجيح بنحوه، وأخرجه أحمد بسند عالٍ عن يحيى القطان عن سيف بن سليمان عن مجاهد بنحوه[2]، وله طُرُق أخرى بإسناد نازل، لذا فالحديث صحيح.

الخلاصة: يظهر لي مما تقدّم ممّا وجدته من أقوال الأئمة، أنّ الراوي الحسن بن خلف بن شاذان (صدوق ينظر بحديثه)، ولم يخرّج له سوى الإمام البخاري وبحديثٍ واحدٍ، وهو صحيح؛ لإخراج البخاري ومسلم للحديث، وبطرق أخرى، وهو مقلٌ في الحديث فليس له إلّا بضعة أحاديث خارج الكتب الستة، ولم أجد من الأئمة من تكلم فيه بضعف كما ذكر الإمام البخاري.

المطلب الثاني: الرواة الذين لم يخرّج لهم البخاري ومسلم

أولاً: الراوي حجاج بن نصير أبو محمد الفساطيطي البصري، وفيه قول البخاري «يتكلمون فيه»[3].

هو أبو محمد حجاج بن نصير من أهل البصرة القيسي الفساطيطي، له رواية عن إسماعيل بن عياش وشعبة وعباد بن كثير وهشام الدستوائي وغيرهم، ومن أبرز الذين رووا عنه: حميد بن

(١) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، رقم الحديث (٤١٥٩)، ٥/١٢٣.
(٢) ينظر: صحيح البخاري: رقم الحديث (١٨١٧ و ١٨١٨)، ٣/١٠، ورقم (٥٧٠٣)، ٧/١٢٥، ورقم (٦٧٠٨)، ٨/١٤٤، وصحيح ابن خزيمة: رقم الحديث (٢٦٧٨)، ٤/١٩٦، وصحيح مسلم: رقم الحديث (٨٢و٨٣- (١٢٠١))، ٢/٨٦٠، ومسند الحميدي: رقم الحديث (٧٢٦ و٧٢٧)، ١/٥٦٤، ومسند أحمد: رقم الحديث (١٨١٢٨)، ٣٠/٥٢،
(٣) ينظر: التاريخ الأوسط: ٢/٣٢٩.

زنجويه وعباس الدوري ويعقوب بن سفيان ويعقوب بن شيبة وغيرهم، مات إمّا في سنة الثلاث عشرة ومائتين أو الأربع عشرة(١).

أقوال الأئمة فيه:

١. ذكر ابن معين بأنّه شيخ صدوق أخطأ في أحاديث لشعبة، وعنه كذا تضعيفه، ووثقه العجلي بأنّه معروفًا بالحديث، وأفسده التلقين، يُلقن فتُرك، ووثقه ابن حبان،وعنه: «يخطئ ويهم»، وذكر ابن عدي عدة من أحاديثه المنكرة، وأنّه سواها صالح(٢).

٢. قال ابن المديني:«ذهب حديثه»، وضعّفه أبو حاتم: ووصفه بالمنكر وبأنّ حديثه ترك(٣).

وضعفه البخاري وعنه: «ضربت على حديثه سكتوا عنه»، والنسائي والعقيلي، والدارقطني وابن الجوزي والذهبي وعنه تُرك، وابن حجر وذكر بقبوله التلقين.(٤)

مروياته:

أخرج له الترمذي فقط حديثاً واحداً بسنده عنه عن معارك عن عبد الله المقبري عن أبيه سعيد عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: « الجمعة على من آواه الليل إلى أهله »(٥).

قلت: تابع مسلمٌ بن إبراهيم حجاجًا متابعة تامة، وجاء عن عائشة رضي الله عنها وعن أبي قلابة مرسلاً بنحوه(٦)، وضعّف الترمذي إسناده، ونقل عن الإمام أحمد غضبه لمن ذكر له الحديث، وقال: «استغفر ربك استغفر ربك»، لضعف إسناده ولم يعدّه شيئاً، وضعفه البغوي، وذكره ابن الجوزي في علله، وقال المقدسي:» غير محفوظ ومعارك منكر الحديث. وعبد الله ضعيف.(٧)

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٦١/٥، وتهذيب التهذيب: ٢٠٨/٢.

(٢) ينظر: الكامل لابن عدي: ٥٣١/٢، والثقات للعجلي: ١٠٩، والثقات لابن حبان: ٢٠٢/٨،والكامل لابن عدي: ٥٣٤/٢.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٦٧/٣.

(٤) ينظر: الضعفاء للبخاري: ٤٦، والتاريخ الأوسط: ٣٢٩/٢، والتاريخ الكبير للبخاري: ٣٨٠/٢، والضعفاء للعقيلي: ٢٨٥/١، وسنن الدارقطني: ٢٨٧/١، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: ١٩٣/١، والكاشف للذهبي: ٣١٣/١، وتنقيح التحقيق للذهبي: ٢٧٧/١، وتقريب التهذيب لابن حجر: ١٥٣.

(٥) جامع الترمذي: أبواب الجمعة، باب ما جاء من كم تؤتى الجمعة، رقم الحديث (٥٠٢)، ٦٣٣/١.

(٦) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي: رقم الحديث (٥٦٠٢)، ٢٥١/٣، وتاريخ أصبهان:١٠٥/٢، وجزء لوين: رقم الحديث (٧٥)، ٨٧

(٧) ينظر: جامع الترمذي: ٦٣٢/١، وشرح السنة للبغوي: ٢٢١/٤، ومصابيح السنة للبغوي:٤٧٠/١، والعلل لابن الجوزي:٤٦٠/١، وذخيرة الحفاظ: ٢٣٣٩/٤.

الخلاصة: يتّضح لي مما سبق أنّ الراوي حجاج بن نصير(شديد الضعف) إن لم يكن متروكاً، وليس له إلّا حديثاً واحداً في الكتب الستة، ومع متابعته إلّا أنّ الحديث ضعيف، وهو مكثر بالحديث خارج الكتب الستة، فقد أخرج له الإمام أحمد في المسند ومحمد بن حبان في صحيحه والطبراني في معاجمه وأكثر منه، وغيرها من الكتب التي أخرجت له.

ثانياً: الراوي روح بن أسلم البصري، والذي قال فيه البخاري « يتكلمون فيه »[١].

هو أبو حاتم روح بن أسلم البصري الباهلي، له رواية عن الحماديَن ابن زيد وابن سلمة وبشر بن المفضل وزائدة وغيرهم، ومن أشهر الذين رووا عنه: توبة بن السري وزهير أبو خيثمة ومحمد بن بشار بندار وغيرهم[٢]

أقوال الأئمة فيه:

١. قال علي بن المديني: «ذهب حديثه»[٣].

٢. قال يحيى بن معين فيما رواه ابن أبي خيثمة: «ليس بذاك، لم يكن من أهل الكذب»، وفي رواية عباس الدوري عنه: «شيخ مسكين»، ولم يقل إلا خيراً، وقال عفان بن مسلم فيما رواه عنه ابن أبي حاتم في كتابه: «كذاب»[٤].

٣. وصفه أبو حاتم باللين متكلم فيه، ولم يقويه أبو أحمد الحاكم[٥].

وقد ضعفه البخاري وقال « لا أكتب حديثه»، والنسائي والعقيلي والدارقطني وابن الجوزي والذهبي وابن حجر، وقد وثقه ابن حبان وابن شاهين. [٦]

مروياته: لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي بحديثين فقط:

١. حديث عبد الله بن مغفل حيث قال:« قال رجل للنبي ﷺ: يا رسول الله والله إني لأحبك. فقال له: انظر ماذا تقول، قال: والله إني لأحبك، ثلاث مرات، فقال: «إن كنت تحبني فأعد للفقر تجفافا، فإن الفقر أسرع إلى من يحبني من السيل إلى منتهاه». ثم ذكر الإمام الترمذي:

(١) ينظر: التاريخ الأوسط: ٣١٩/٢.

(٢) ينظر: الجرح والعديل لابن أبي حاتم: ٤٩٩/٣، وتهذيب الكمال: ٢٣١/٩، وتهذيب التهذيب: ٢٩١/٣.

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: ١٤٧.

(٤) الجرح والتعديل: ٤٩٩/٣، وتاريخ ابن معين (رواية الدوري): ٢٣٧/٤.

(٥) الجرح والتعديل: ٤٩٩/٣، والأسامي والكنى للحاكم: ٦٧/٤.

(٦) ينظر: الضعفاء للبخاري: ٦٢،والتاريخ الأوسط المصدر السابق، والضعفاء والمتروكون للنسائي: ٤٠، والضعفاء الكبير للعقيلي: ٥٦/٢، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٥٣/٢، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: ٢٨٧/١، والمغني في الضعفاء للذهبي: ٢٣٣/١، وتقريب التهذيب لابن حجر: ٢١١، والثقات لابن حبان: ٢٤٣/٨، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: ٨٧.

سنداً آخر بمعناه عن شداد أبي طلحة وأنّ الحديث حسن غريب [١].

قلت: تابع حجاج بن نصير متابعة تامة لروح بمثله، ويوسف أبو معشر البراء، وسعيد بن سليمان بنحوه، وله شاهد عن أبي ذر وأبي سعيد الخدري بنحوه[٢].وصححه ابن حبان من طريق أبي معشر، والحاكم «على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وحسنه البغوي وعنه غريب[٣]، لذا فالحديث حسن مقبول.

٢. بسنده عنه عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً: « لقد أخفت في الله وما يخاف أحد، ولقد أوذيت في الله وما يؤذى أحد، ولقد أتت علي ثلاثون من بين يوم وليلة وما لي ولبلال طعام يأكله ذو كبد إلا شيء يواريه إبط بلال». وذكر بأنّ الحديث حسن صحيح[٤].

قلت: تابع وكيع وعفان بن مسلم وهدبة بن خالد وحجاج بن المنهال ومحمد بن الفضل ولقبه عارم لروح متابعة تامة[٥]، والحديث صححه ابن حبان، وحسّنه البغوي[٦]، والحديث كسابقه مقبول ودرجته بين الحسن و الصحة.

خلاصة القول: يتبين لي مما سبق أنّ الراوي روح بن أسلم (ضعيف) يعتبر بحديثه، ولم يخرج له إلا الترمذي من أصحاب الكتب الستة، حيث أخرج له حديثين فقط، وكلاهما قد توبع فيها، ومن الأئمة من صححها أو حسنها، علماً أنّ لروح بن أسلم أحاديث كثيرة جداً خارج الستة.

ثالثاً: الراوي سفيان بن الإمام وكيع بن الجراح الكوفي، وفيه قول البخاري « يتكلمون فيه لأشياء لقنوه »[٧].

(١) جامع الترمذي: أبواب الزهد، باب في فضل الفقر، رقم الحديث (٢٣٥٠)، ١٥٤/٤.

(٢) ينظر: صحيح ابن حبان: كتاب الجنائز، رقم الحديث (٢٩٢٢)، ١٨٥/٧، وشعب الإيمان: حب النبي r، فصل في زهد النبي r، رقم الحديث (١٣٩٨)، ٦٢/٣، وشرح السنة للبغوي: كتاب الرقاق، باب فضل الفقراء، رقم الحديث (٤٠٦٧)، ٢٦٨/١٤ والمستدرك للحاكم: كتاب الرقاق، رقم الحديث (٧٩٤٤)، ٣٦٧/٤، وشعب الإيمان: رقم الحديث (١٣٩٩)، ٦٣/٣.

(٣) ينظر: صحيح ابن حبان: المصدر نفسه، والمستدرك المصدر نفسه، ومصابيح السنة: رقم الحديث (٤٠٦٢)، ٤٣٥/٣.

(٤) جامع الترمذي: أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم الحديث (٢٤٧٢)، ٢٢٦/٤.

(٥) ينظر: سنن ابن ماجه: باب في فضائل أصحاب رسول اللهr، فضائل بلال، رقم الحديث (١٥١)، ١٠٥/١، ومسند أحمد: مسند أنس بن مالكt، برقم (١٤٠٥٥)، ٤٤٣/٢١، ومسند البزار: مسند أبي موسىt، برقم (٣٢٠٥)، ١٧٦/٨، وتركة النبيr: ٥٩.

(٦) ينظر: صحيح ابن حبان: رقم الحديث (٦٥٦٠)، ٥١٥/١٤، ومصابيح السنة: ٤٣٦/٣.

(٧) ينظر: التاريخ الأوسط: ٣٨٥/٢.

هو أبو محمد الكوفي،سفيان بن وكيع الرؤاسي، له رواية عن إسماعيل بن علية وابن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي وأبيه وكيع ويحيى القطان وغيرهم، وعنه: الترمذي وابن ماجه ومحمد بن جرير الطبري وابن وارة الرازي وغيرهم،مات في ربيع الأخر سبع وأربعين ومئتين(١)

أقوال الأئمة فيه:

١. ذكر أبو زرعة بأنّه متهم بالكذب ولا يشتغل به، ووصفه أبو حاتم باللين، وكتب هو وأبو زرعة عنه ثم تركاه؛ بسبب الورّاق أدخلوا في حديثه ما ليس منه(٢).

٢. ضعفه النسائي بلا شيء، وليّنه الدارقطني وبأنّه متكلم فيه (٣).

٣. ضعفه ابن حبان، وذكر بأنّه فاضلاً صدوقاً ابتلي بوراق، وقيل له، فلم يرجع وأصرّ؛ فتُرك(٤).

٤. عُرِض على أبي داود حديثه فأبي سماعه، وذكر ابن عدي أنّه يلقّن وكان له ورّاق يرفع الموقوف ويوصل المرسل ويبدل في الرواة، وذكر الخليل أن الحفاظ رووا عنه ثم تركوه، وضعفه ابن الجوزي والذهبي، وذكر ابن حجر بأنّه سقط حديثه بالوراقين أدخلوا في حديثه ولم يقبل النصح بعدما كان صدوقاً، ووثقه ابن شاهين ونقل عن عثمان: «رجل صدق».(٥)

مروياته:

أخرج له الترمذي وابن ماجه فقط وأكثرا من الرواية عنه، فقد أخرج له الترمذي ثمانية وخمسون حديثاً، منها ثلاثة عشر حديثاً قال عنه (حسن صحيح)، ومنها عشرون حديثاً قال عنه (حسن أو حسن غريب)، وحديث واحد قال عنه (صحيح)، ولم يضعفه أو يشير الى ضعفه في أي حديث منها، أمّا ابن ماجه فقد أخرج له ثمانية عشرة حديثاً ومعظمها قد توبع فيها سفيان، وبالنظر لكثرة الأحاديث التي رووها عنه فلن أقوم بذكرها والحكم عيها.

الخلاصة: يظهر لي مما تقدم أنّ الراوي سفيان بن وكيع (شديد الضعف)، وقد أخرج له الترمذي وابن ماجه وأكثرا من روايته، حيث أنّهما من تلاميذه، وبالنظر لكثرة أحاديثه فلا يمكن دراستها كما فعلتُ مع غيره، إلّا أنّ الكثير منها قد توبع.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ١١/٢٠٠، وتهذيب التهذيب: ٤/١٢٣.

(٢) الجرح والتعديل: ٤/٢٣١- ٢٣٢.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٥٥، وسؤالات السلمي للدارقطني: ١٨٠.

(٤) ينظر: المجروحين: ١/٣٥٩.

(٥) ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود: ٩٥، والكامل لابن عدي: ٤/٤٨٢، الإرشاد للخليلي: ٢/٥٧١، والضعفاء لابن الجوزي: ٢/٤، والمغني في الضعفاء للذهبي: ١/٢٦٩، وتقريب التهذيب: ٢٤٥، و تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: ١٠٦.

رابعاً: الراوي علي بن عاصم القرشي، وفيه ذكر البخاري « يتكلمون فيه » [١].

هو أبو الحسن علي بن عاصم من واسط التيمي القرشي، وهو كان مولى لقريبة التي هي بنت محمد بن أبي بكر الصديق، له رواية عن حميد الطويل وخالد الحذاء وعطاء بن السائب وغيرهم، روى عنه أحمد وابن المديني والذهلي وابن الجعد وغيرهم،مات في جمادى الأولى بواسط سنة إحدى ومائتين[٢].

أقوال الأئمة فيه:

١. نهى شعبة عن الكتابة عنه، ولم يوثقه ابن معين ورماه هو وخالد الحذاء ويزيد بن هارون بالكذب، ورماه ابن علية بالكذب عندما قيل له أنّه جاء عند خالد الحذاء كما قال ابن عاصم. وذكر أبو زرعة الرازي بأنّ الناس قد تركوا حديثه إلّا أنّه ربما ذكره أحمد.[٣]

٢. ذكر وكيع: بأنّه معروف بالخير، اتركوا غلطه، وعليكم بصحاحه، ونفى صالح جزرة عنه الكذب إلّا أنّ وهمه كثير وحفظه سيء يغلط يرفع ويقلب، وسائر حديثه مستقيم صحيح[٤].

٣. وثقه وحدّث عنه الإمام أحمد ورماه بالوهم في الشيء ويخطئ فصوابه يكتب وخطؤه يترك، وقال: «سمعت هشيما يقول: »إلى مثل ابن علية فاذهبوا» يعرض بابن عاصم [٥].

وقد قيل لابن معين أن أحمد وثّقه وليس هو بكذاب. فما كان من ابن معين إلّا أن يقسم بالله بأنّه لم يكن ثقة عنده قط، ولم يحدّث عنه قط بحرف، فكيف اليوم يكون ثقة[٦].

٤. رماه أبو حاتم باللين ولا يحتج به إلّا أنّ حديثه يكتب[٧].

٥. ذكر علي بن المديني بأنّ غلطه كثير ولا يرجع عنه إذا ردّ، وله «أحاديث منكرة»، ورماه ابن حبان بالخطأ والإصرار على خطئه إذا بيّن له، يحتج بما يوافق الثقات ويترك انفراده، وقال الدارقطني: «يغلط ويثبت على غلطه». وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث». [٨]

(١) ينظر: التاريخ الأوسط: ٢/٢٩٥.

(٢) ينظر: الطبقات لابن سعد: ٧/٢٢٨، وتهذيب الكمال: ٢٠/٥٠٤، وتهذيب التهذيب: ٧/٣٠٢.

(٣) ينظر:أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي: ٢/٣٩٤- ٣٩٧، و الضعفاء الكبير: ٣/٢٤٥، وتاريخ ابن معين (ابن محرز): ١/٥٠، وقبول الأخبار للبلخي: ١/٣٥٧.

(٤) تاريخ بغداد: ١٣/٤٠٧.

(٥) الضعفاء الكبير: ٣/٢٤٥، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد: ٣٢٢، والجرح والتعديل: ٦/١٩٩، والكامل لابن عدي: ٦/٣٢٦.

(٦) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ١٢٥.

(٧) الجرح والتعديل: ٦/١٩٩.

(٨) تاريخ بغداد: ١٣/٤٠٧، والمجروحين: ٢/١١٣، وسؤالات السلمي للدارقطني: ٢٤٧، والأسامي والكنى: ٣/٣١٠.

وقد ضعفه البخاري وقال: «ليس بالقوي عندهم» والنسائي- وذكر ابن عدي عنه قوله متروك الحديث- والعقيلي وابن عدي والذهبي. أمّا ابن حجر فقال: « صدوق يخطىء ويصر».(١)

مروياته: أخرج له كل من الإمام أبو داود وكذا الإمام الترمذي و الإمام ابن ماجه من أصحاب الكتب الستة.

أولاً: سنن أبي داود:

أخرج له حديثاً واحداً بسنده عنه عن عطاء عن ابن جبير عن ابن عباس: «أمر رسول اللهr بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود، وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم»(٢).

قلت: لم أجد متابعاً أو شاهداً للحديث، سوى ما جاء من دفن قتلى أحد بدمائهم فقد جاء عن أنس موقوفاً، وجابر مرفوعاً، وكذلك مسألة الدفن بالثياب جاءت به السنة كما ذكر جابرt(٣)، والحديث لم يروه عن رسول الله إلا ابن عباس، ولم يروه عن عطاء عن سعيد عنه إلا ابن عاصم كما ذكر ذلك البزار. وحسّنه البغوي، وضعّف ابن حجر إسناده؛ لأنه من رواية عطاء عن سعيد بعد الاختلاط. (٤)

ثانياً: جامع الترمذي: أخرج له الترمذي حديثين: الأول: عنه عن محمد بن سوقة عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله مرفوعاً: «من عزى مصابا فله مثل أجره». وذكر بأنّ الحديث غريب، ولا نعرفه إلا من روايته مرفوعًا، وقد جاء موقوفًا عن غيره بمثل ذلك الإسناد، وقد نقموا عليه بهذا الحديث وأنّه أكثر ما ابتلي به ابن عاصم(٥).

وقد ذكر البيهقي بأنّه أُنكر على الراوي ابن عاصم التفرد بذلك الحديث(٦).

قلت: لم يتفرد به بل تابع سفيان الثوري وعبد الحكيم بن منصور وشعبة ومحمد بن الفضل وعيسى بن موسى غنجار وقيس بن الربيع وإسرائيل بن يونس لعلي بن عاصم متابعة تامة، وللحديث شاهد عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها(٧).

---

(١) ينظر: الضعفاء للبخاري: ٩٩، والضعفاء للنسائي: ٧٦، والكامل لابن عدي: ٦/ و٣٢٦ و ٣٣١، والضعفاء الكبير: ٢٤٥/٣، والمغني في الضعفاء: ٤٥٠/٢، وتقريب التهذيب: ٤٠٣.

(٢) سنن أبي داود: أول كتاب الجنائز، باب الشهيد يغسل، رقم الحديث (٣١٣٤)، ٥٣/٥.

(٣) ينظر: سنن أبي داود:كتاب الجنائز، باب الشهيد يغسل، رقم الحديث (٣١٣٣)، ٥٣/٥، و(٣١٣٥)، ٥٤/٥، و(٣١٣٨)، ٥٧/٥

(٤) ينظر: مسند البزار: ٣٠١/١١، ومصابيح السنة للبغوي٥٤٢/١، والتلخيص الحبير: ٢٧٦/٢.

(٥) جامع الترمذي: الجنائز، باب في أجر من عزى مصاباً، رقم الحديث (١٠٧٣)، ٣٧٦/٢.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي: ٩٨/٤.

(٧) ينظر: الدعاء للطبراني: رقم الحديث (١٢٢٤)،٣٦٩، ومعجم ابن الأعرابي: رقم الحديث (٣٦٧)، ٢٠٩/١، ورقم (

ذكر البزار بأنّ الحديث موقوف رووه غير واحد، وأسند الحديث عبد الحكيم وابن عاصم، وذكر العقيلي بعدم متابعة الثقة عليه.وذكر يحيى بن أيوب لا أصل للحديث ولا يعرف. (١)

قال ابن عدي بعد أن ذكر المتابعات وإنكار الناس حديثه هذا عن ابن سوقة: «الضعف بيّن على حديثه»، وذكر الخطيب البغدادي بأنّه لم يثبت منها شيء، وذكر ابن الجوزي والذهبي بأنّ طرقه لا تثبت ولا تصح، وضعفه النووي والسخاوي، وذكر يعقوب بن شيبة بأنّ الحديث منكر وليس له أصل، ولم بسنده أو يوقفه أحد سوى ابن عاصم، وأما متابعة الثوري فقد ذكر ابن حبان أنّ حماد بن الوليد الأزدي سرقه من علي بن عاصم وألزقه بالثوري(٢). ومنهم من ذكر الحديث في الموضوعات، كابن الجوزي والصغاني والشوكاني، ونقل عن الصنعاني بالحكم بالوضع(٣). وذكر البغوي بأنّ تعدد الطرق يقوي الحديث فكيف يقال مختلق، وذكر العلائي أنّ متابعة قيس بن الربيع تصلح، والحديث مقارب للحسن ولا ينتهي إليه فيه ضعف محتمل، أمّا موضوعاً فلا(٤).

الثاني: عنه عن يحيى البكاء عن ابن عمر عن عمر ﷺ مرفوعاً: «أربع قبل الظهر بعد الزوال تحسب بمثلهن في صلاة السحر، قال ﷺ: وليس من شيء إلا وهو يسبح الله تلك الساعة، ثم قرأ {يتفيأ ظلاله عن اليمين والشمائل سجدا لله} الآية ». ورماه بالغرابة ولا يعرفه إلا به(٥).

قلت: لم أجد متابعاً له، وله شاهدان: الأول عن أنس ﷺ بلفظ « أربع قبل الظهر كعدلهن بعد العشاء»، وفيه راوٍ ضعيف جدّا وهو يحيى بن عقبة كما ذكر ذلك الهيثمي، والثاني عن البراء بلفظ « كأنما تهجد بهن من ليلته »، وسنده ضعيف كما ذكر البوصيري، وقد ذكر الهيثمي بأنّ الحديث فيه من الرواة ناهض بن سالم الباهلي وغيره من الرواة ولم يجد من ذكرهم(٦).

---

٨٤١)، ٤٣١/٢، ورقم (١٩٣٣)، ٩٢٠/٣، ورقم (٢١٩٤)، ١٠٢٣/٣، ورقم (٣٨٧)، ٢١٨/١، وتاريخ بغداد: ٤٠٧/١٣، والترغيب في فضائل الأعمال لابن شاهين: رقم (٤١١)، ١٢٢.

(١) مسند البزار: ٦٤/٥، والضعفاء للعقيلي: ٢٤٦/٣، وقبول الأخيار للبلخي: ٣٥٦/١.

(٢) الكامل لابن عدي: ٣٣١/٦، وتاريخ بغداد: ٤٠٧/١٣، والتحقيق في مسائل الخلاف: ٢٢/٢، وتنقيح التحقيق: ٣٢٣/١، وخلاصة الأحكام: ١٠٤٦/٢، والمقاصد الحسنة: ٦٥٧، وتهذيب التهذيب: ١٥٧، والمجروحين: ٢٥٤/١.

(٣) ينظر: الموضوعات: ٣٩٨/٢، وموضوعات الصغاني: ٤٩، والفوائد: ٢٦٦.

(٤) ينظر: مصابيح السنة للبغوي: ٨٦/١، والنقد الصحيح للعلائي: ٣٤.

(٥) جامع الترمذي:أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة النحل، رقم الحديث (٣١٢٨)، ١٥٠/٥.

(٦) المعجم الأوسط للطبراني: رقم الحديث (٢٧٣٣)، ١٤١/٣، ورقم (٦٣٣٢)، ٢٥٤/٦، ومجمع الزوائد: ٢٣٠/٢،و٢٢١/٢، وإتحاف الخيرة المهرة: ٣٦٠/٢.

ثالثاً: سنن ابن ماجه: أخرج له حديثين وقد تقدما: حديث قتلى أحد، وتعزية المصاب[١].

الخلاصة: يظهر مما تقدم أنّ الراوي علي بن عاصم (ضعيف جداً)، وله ثلاثة أحاديث من غير المكرر في الكتب الستة فقد أخرج له كل من الأئمة أبي داود والترمذي وكذلك ابن ماجه، وأحاديثه ضعيفة ومن العلماء من رمى بعضها بالوضع، وإن كانت له متابعة أو شاهد لألفاظ من حديثه.

خامساً: الراوي محمد بن جابر اليمامي السحيمي، وفيه قال البخاري: «يتكلمون فيه» [٢].

أبو عبد الله محمد بن جابر بن سيار اليمامي الحنفي الأعمى، كوفي الأصل، له رواية عن: حماد بن أبي سليمان وسماك بن حرب وأبي إسحاق السبيعي وغيرهم، ومن أبرز الذين رووا عنه: السفيانان ووكيع بن الجراح وشعبة بن الحجاج وغيرهم[٣].

أقوال الأئمة فيه:

١. ضعفه البخاري ولم يقويه، والعجلي والنسائي والعقيلي، وابن شاهين، والدارقطني وعندما سُئل عنه يترك؟ قال: لا «يعتبر حديثه»[٤]

٢. لم يوثقه ابن معين «عمى واختلط حديثه»، «ليس بشيء»، وأيضاً: « لا يحدث عنه إلا من هو شر منه». وذكر أحمد بأنّه يروي المناكير المعروفة بالسماع ويقولون بأنّهم رأوا في كتبه لحقا حديثه عن حماد فيه اضطراب، وذكر بأنّه ربما ألحق أو يلحق في كتابه، وأنّ عبد الرحمن بن مهدي تركه بعدما كان يحدّث عنه. [٥]

٣. ذكر ابن حبان بأنّه يسرق الأحاديث التي ذوكر بها فيقوم بالتحديث بها، ويقوم بإلحاق الأحاديث في كتبه ما ليس منه.[٦]

٤. ذكر أبو الوليد الطيالسي بأنّ الامتناع بالتحديث عنه ظلم له. وذكر أبو حاتم وأبو زرعة بأنّ أصوله صحيحة في حديثه تخليط وهو صدوق، وأيضًا لأبي حاتم: «محله الصدق أحب إلي من

(١) ينظر: سنن ابن ماجه: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم، رقم الحديث (١٥١٥)، ٤٧٧/٢، وباب ما جاء في ثواب من عزى مصاباً، رقم الحديث (١٦٠٢)، ٥٣٣/٢.

(٢) ينظر: التاريخ الأوسط: ١٨٨/٢.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٦٤/٢٤، وتهذيب التهذيب: ٧٧/٩.

(٤) ينظر: الضعفاء للبخاري: ١١٨، والثقات للعجلي: ٤٠١، والضعفاء والمتروكون للنسائي: ٩٢، والضعفاء الكبير للعقيلي: ٤١/٤، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: ١٦٧، وسؤالات البرقاني للدارقطني: ٦٣،

(٥) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري): ٥٤١/٣، و٩١/٤، والعلل لأحمد (رواية ابنه عبد الله): ٣٨٨/١ و٣٧٠/٢، و٦٠/٣-٦١.

(٦) المجروحين: ٢٧٠/٢.

ابن لهيعة»، وقول آخر لأبي زرعة بأنّ حديثه ساقط عند العلماء. وقال:عمرو الفلاس: «صدوق كثير الوهم»[١]

٥. ذكر ابن عدي بأنّه يخالف ومتكلم فيه وحديثه يكتب، وعند إسحاق بن أبي إسرائيل عنه أحاديث صالحة، وإنّ إسحاق كان يفضل ابن جابر على من هم الأوثق منه [٢].

٦. ضعّفه الذهبي وبأنّ حفظه سيء، وذكر ابن حجر: « صدوق» ساء حفظه بعد ذهاب كتبه وعمي وخلط كثيرا فصار يقبل التلقين.[٣]

مروياته: أخرج له أبو داود والترمذي حديثاً واحداً: عنه عن قيس عن أبيه طلق « سُئل رسول الله ﷺ عن مس الذكر، فقال: ليس فيه وضوء، إنما هو منك »[٤].

قلت: تابع أيوب بن عتبة وعبد الله بن بدر متابعة تامة لمحمد بن جابر عن قيس، وله شاهد عن أبي أمامة بنحوه، وهنالك آثار عن بعض الصحابة كعبد الله بن مسعود وعمار وأبي الدرداء بنحوه، وقد ذكر ابن عدي بأنّ الحديث معروف بابن جابر إلّا أنّه جاء عن غيره عن قيس، ورواه عكرمة وعبد الله بن بدر وغيرهما عن قيس.[٥]

قد ذكر الإمام الترمذي عن هذا الحديث بأنّه أحسن شيء في الباب، وذكر الطحاوي عن طريق ملازم عن عبد الله بن بدر بأنّ حديث ملازم مستقيم الإسناد صحيح غير مضطرب الإسناد والمتن، أولى مما رويناه من الآثار المضطربة في سندها. ونقل الطحاوي عن ابن المديني بأنّ حديث ملازم أحسن من حديث بسرة- يقضي بالوضوء-، وصححه ابن حبان وابن حزم وحسنه البغوي وعنه منسوخ، وعن ابن حجر: «صحيح أو حسن»، ووثق الهيثمي رواة أثر ابن مسعود. [٦]

والحديث لم يثبته الإمام أبو حاتم وكذلك الإمام أبو زرعة وذكرا عن قيس بأنّه لا يقوم الحجة به، وذكر الشافعي بأنّه لم نجد من يعرف قيس لقبول خبره وعارضه من وصفنا رجاحته وتثبته وثقته

(١) ينظر: الجرح والتعديل: ٢١٩/٧و٢٢٠.
(٢) الكامل لابن عدي: ٣٤٢/٧.
(٣) الكاشف: ١٦١/٢، وديوان الضعفاء: ٣٤٤، وتقريب التهذيب: ٤٧١.
(٤) سنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، رقم الحديث (١٨٣) ١٣٢/١، وسنن ابن ماجه واللفظ له: أبواب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك، رقم الحديث (٤٨٣)، ٣٠٤/١.
(٥) ينظر: مسند ابن الجعد: رقم الحديث (٣٢٩٩)، ٤٧٧، ومسند أحمد: رقم الحديث (١٦٢٨٦)، ٢١٤/٢٦، وسنن النسائي: كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من ذلك، رقم الحديث (١٦٥)، ١٠١/١، وسنن ابن ماجه: رقم الحديث (٤٨٤) ٣٠٥/١، وموطأ مالك (روية محمد الشيباني): ٣٧/١-٣٨، والكامل: ٣٣٤/٧.
(٦) ينظر: جامع الترمذي: ١٤٢/١، وشرح معاني الآثار: ٧٦/١، وصحيح ابن حبان: رقم الحديث (١١٢٠)، ٤٠٣/٣، والمحلى لابن حزم: ٢٢٣/١، ومصابيح السنة: ١٨٩/١، وفتح الباري: ٢٥٤/١، ومجمع الزوائد: ٢٤٤/١.

في الحديث، وقال ابن الجوزي: « ليس في هذه الأحاديث ما يصح»، وضعفه النووي، وذكر ابن دقيق العيد بأنّه صححه البعض، وتكلم غيره فيه، وذكر ابن عبد الهادي بأنّ الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم تكلموا فيه، وأخطأ من ذكر الاتفاق على ضعفه.وذكر البغوي بأنّه منسوخٌ لأن إسلام أبو هريرة ﷺ بعد مجيء طلق، وحكم الذهبي بأنّ منسوخ على فرض صحته.(١)

خلاصة القول: يتبين مما تقدم أن الراوي محمد بن جابر السحيمي (ضعيف) يعتبر بحديثه، ولم يخرج له إلّا أبو داود والترمذي حديثاً واحداً في الكتب الستة، وله متابعات وشاهد، ومع ذلك فمن الأئمة من صححه ومنهم من ضعفه؛ لوجود قيس بن طلق الراوي عنه محمد بن جابر.

سادساً: الراوي المنكدر بن محمد، وذكر البخاري فيه: « يتكلمون فيه » (٢).

هو المنكدر بن محمد بن المنكدر المدني التيمي القرشي، له رواية عن محمد بن مسلم الزهري وربيعة وأبيه وغيرهم، ومن الذين رووا عنه: عبد الله بن مسلمة القعنبي وبن وهب وابنه وغيرهم، توفي سنة ثمانين ومائة(٣).

أقوال الأئمة فيه:

١. وثقه الإمام أحمد(٤).

٢. قال ابن معين عن حديثه: لا شيء، أما رواية الدارمي «ليس به بأس»(٥).

٣. لم يقوهِ علي بن المديني وأبو زرعة والنسائي والخليلي(٦).

٤. قال البخاري قال ابن عيينة: «لم يكن بالحافظ» وهو يحتمل. وذكر أبو حاتم بأنّه لم يكن لحديث أبيه بالحافظ، مع كثرة خطئه، وهو رجل صالح لا يقيم الحديث. وذكر ابن حبان بأنّه يأتي في روايته عن أبيه بلا أصل له توهما، فبطل الاحتجاج بأخباره. (٧)

(١) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: ٥٦٨/١، والسنن الكبرى للبيهقي: ٢١٢/١، والعلل المتناهية:٣٦٣/١، وخلاصة الأحكام: ١٣٧/١، والإلمام بأحاديث الأحكام: ٨٣/١، والمحرر في الحديث: ١٢٠، ومصابيح السنة: ١٨٩/١، وتنقيح التحقيق: ٦٣/١.

(٢) ينظر: التاريخ الأوسط: ٣٨٦/٢.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٦٢/٢٨، وتهذيب التهذيب: ٣١٧/١٠.

(٤) الجرح والتعديل: ٤٠٦/٨، والكامل لابن عدي: ٢١٣/٨.

(٥) تاريخ ابن معين(رواية الدوري): ١٥٨/٣، وتاريخ ابن معين (رواية الدارمي): ٢٠٣.

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: ١٣٧، والجرح والتعديل: ٤٠٦/٨، والسنن الكبرى للنسائي: ٢١٧/١، والضعفاء والمتروكون للنسائي: ٩٩، والإرشاد للخليلي: ٣١٠/١.

(٧) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٣٥/٨، والجرح والتعديل: ٤٠٦/٨، والمجروحين: ٢٤/٣.

٥. ضعفه البخاري والسعدي والعقيلي وابن شاهين وابن الجوزي. وذكر الذهبي وابن حجر بأنه لين في الحديث. (١)

مروياته:

أخرج له الترمذي فقط حديثاً واحداً بسنده عنه عن أبيه عن جابر مرفوعاً: «كل معروف صدقة، وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق، وأن تفرغ من دلوك في إناء أخيك». وذكر بأنّ الحديث حسن صحيح، وجاء عن أبي ذر (٢).

قلت: لم أجد متابعاً للمنكدر بلفظه، إلّا أنّ لفظة «كل معروف صدقة» أخرجه الإمام البخاري في أصوله عن أبي غسان عن محمد بن المنكدر عن جابر ﷺ مرفوعاً، وأخرجه مسلم عن حذيفة t مرفوعاً، وللحديث شاهدين فقد جاء عن أبي جري الهجيمي سليم بن جابر وأبي ذر ﷺ مرفوعاً بمعناه وفيه: «لا تحقرن من المعروف شيئا...»، علماً أنّ حديث أبي ذر ﷺ في صحيح مسلم بلفظ: «لا تحقرن من المعروف شيئا، ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق»، وحديث المنكدر حسنه البغوي،(٣) إضافة لقول الترمذي المتقدم.

خلاصة القول: يظهر لي مما سبق بأنّ الراوي المنكدر بن محمد بالرغم من توثيق الإمام أحمد له، إلّا أنّه (ضعيف) يعتبر بحديثه، ولم يخرّج له إلّا الترمذي بحديثٍ واحدٍ ولم يتابع عليه، إلّا أنّ له أكثر من شاهد بمعناه لتقويته، وقد حسّنه الترمذي والبغوي كما سبق.

المطلب الثالث: الرواة الذين لم يخرَج لهم أصحاب الكتب الستة

أولاً: الراوي حفص أبو عمران الإمام الواسطي النجار، وفيه قول البخاري « يتكلمون فيه »(٤).

أبو عمران حفص بن عمر، من سكة الباغ، الرازي ويقال النجار، وهو الجار لابن السدي وذكر ابن حبان بأنّه واسطي إلّا أنّ أصله من الري وسكن البصرة، له رواية عن عبد الله بن المبارك

(١) ينظر: الضعفاء للبخاري: ١٣١، وأحوال الرجال للسعدي: ٢٤٢، والضعفاء للعقيلي: ٢٥٤/٤، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ١٧٦، والضعفاء لابن الجوزي: ١٤١/٣، والكاشف للذهبي: ٢٩٨/٢، وتقريب التهذيب: ٥٤٧.

(٢) جامع الترمذي: البر والصلة، باب في طلاقة الوجه وحسن البشر، رقم الحديث (١٩٧٠)، ٤١٤/٣.

(٣) ينظر: صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب كل معروف صدقة، برقم (٦٠٢١)،١١/٨، وصحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، برقم (٥٢- (١٠٠٥))، ٦٩٧/٢، وكتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء، برقم (١٤٤- (٢٦٢٦))، ٢٠٢٦/٤ ومسند أحمد: رقم الحديث (٢٠٦٣٣)، ٢٣٦/٣٤، ومكارم الأخلاق للخرائطي: رقم الحديث (١١٨)، ٥٥، وشرح السنة للبغوي: ١٤٣/٦، ومصابيح السنة: ٥٠/٢.

(٤) ينظر: التاريخ الأوسط: ٢٩١/٢.

وشعبة وغيرهم، روى عنه العلاء بن سالم وحفص بن عمرو الربالي، ومنهم من فرق بين الرازي والواسطي[١]

أقوال الأئمة المعدلين له:

قبله يزيد بن هارون حيث ذكر بأنّه ليس به بأس، وذكر ابن عدي بأنّه ليس بمكثر للحديث، وأحاديثه عمن يروي عنهم أفراد وليس له حديث متنه منكر فيذكره. ووثقه ابن حبان. [٢]

أقوال الأئمة المجرحين له:

١. لم يقوهِ أبو زرعة. وعن ابن معين: لا شيء. وذكر أبو داود الطيالسي بعدم الرواية عنه شيئًا.[٣]

٢. قال أبو حاتم عن الواسطي: ضعيف، وذكر عن أبي الوليد بأنّه لم يسمع إلّا حديثاً من أبي سنان الشيباني ثم حدّث بالبصرة بالكثير عنه. وقال عن الرازي الباغي: يكذب، وضعفه البلخي والعقيلي، وذكره الدارقطني وابن الجوزي (الرازي والواسطي)في الضعفاء والمتروكين، وكذا ضعفه الذهبي وابن حجر.[٤]

خلاصة القول: يترجح لي مما تقدم أن الراوي حفص بن عمر، (ضعيف)، وليس له أي حديث في الكتب الستة، وله بضعة أحاديث خارجها،وليس بالمكثر، ولبعضها متابع وشاهد. [٥]

ثانياً: الراوي فهد بن حيان البصري أبو بكر، وفيه قال البخاري: « يتكلمون فيه »[٦].

هو فهد بن حيان النهشلي البصري، ابو بكر ومنهم من كناه أبو زيد وقيل أبو محمد، له رواية عن شعبة وحفص النخعي وعمران القطان وغيرهم، ومن الذين رووا عنه العباس بن أبي طالب وابراهيم بن المستمر والاسفاطي وغيرهم[٧].

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٣٦٧/٢، وتهذيب التهذيب: ٣٥٥/٢.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل: ١٨١/٣، والكامل لابن عدي: ٢٧٩/٣، والثقات لابن حبان: ١٩٩/٨.

(٣) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي: ٤٨٩/٢، والجرح والتعديل: ١٨١/٣.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل: ١٨١/٣، ١٨٤/٣، وقبول الأخبار للبلخي: ٢١٥/٢، وضعفاء العقيلي: ٢٧٦/١، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٤٩/٢، و الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: ٢٢٣/١-٢٢٤، والمغني في الضعفاء: ١٨٠/١، وتقريب التهذيب: ١٧٣.

(٥) ينظر: مستخرج أبي عوانة: رقم الحديث (٢٥٠٧)، ١١٧/٢، والمعجم الأوسط: رقم الحديث (٧٣٨٧)، ٢٤٠/٧-٢٤١، ورقم (٧٦٢٤)، ٣٢٣/٧، ورقم (٧٧٦٥)، ٣٧٤/٧، و المعجم الكبير: رقم الحديث (٦٧٩)، ٣٠٢/٢٣، ومسند أبي داود الطيالسي: رقم الحديث (١٤٤٧)، ٦٨٨/٢، ورقم (٢٢٢٤)، ٥٧٩/٣.

(٦) ينظر: التاريخ الأوسط: ٣٤٣/٢.

(٧) ينظر: ضعفاء العقيلي: ٤٦٣/٣، والجرح والتعديل: ٨٨/٧، والمجروحين لابن حبان: ٢١٠/٢، والأسامي لأبي أحمد

أقوال الأئمة فيه:

١. قال ابن المديني: «اتركوا حديث الفهدين» أي ابن حيان وابن عوف، وقال:«ذهب حديثه»[١]

٢. ذكره العجلي في ثقاته، وقال: «ضعيف الحديث قد كتبت عنه»[٢].

٣. ضعّفه أبو حاتم. ووصف أبو زرعة حديثه بالمنكر. [٣]

٤. قال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».[٤]

وضعفه العقيلي وابن حبان - ورماه بالخطأ ويأتي بأحاديث كثيرة مقلوبة فسقط الاحتجاج به- والدارقطني وابن الجوزي والذهبي.[٥]

مروياته:

ليس له أي حديث في الكتب الستة.

الخلاصة: الظاهر مما سبق أن الراوي فهد بن حيان (ضعيف)، ولم يخرّج له أحد من أصحاب الكتب الستة، وله عدة أحاديث خارجها، وليس هو بالمكثر من الحديث.

الخاتمة ونتائج البحث:

إنّ دراسة أحوال الرجال للحديث هو لمعرفة ثبوت الحديث من عدمه، وأنّ الأحكام الشرعية تُبنى على أصلين رئيسيين هما القرآن والسنة، وأنّ تفسير القرآن بالسنة يعتبر الركن الكبير الذي لا يقوم ذلك التفسير بدونه بجميع أشكاله[٦]، فمن أجل ذلك يتم دراسة أقوال الأئمة في الرواة لبيان مدى صحة مروياتهم، وبعد الدراسة المستفيضة للرواة الذين قال فيهم الإمام البخاري (يتكلمون فيه) في تاريخه الأوسط، وأقوال الأئمة فيهم، يظهر إجمالاً بأنّهم غير ثقات، بل كلهم ضعفاء كأدنى حالٍ إلّا راوٍ واحد، ولبيان ذلك أقول:

١. إنّ مجموع الرواة الذين تم دراستهم ودراسة حديثهم في الكتب الستة التي عليها الاعتماد، سبعة عشر راوياً، ستة من مجموعهم من أهل الكوفة، ومثلهم من البصرة، وثلاثة من هؤلاء الرواة

الحاكم: ١٧٥/٢.

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤٦٣/٣، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٨٨/٧.

(٢) ينظر: الثقات للعجلي: ٣٨٥.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٨٩/٧.

(٤) الأسامي والكنى: ١٧٥/٢.

(٥) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤٦٣/٣، والمجروحين لابن حبان: ٢١٠/٢ والضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٢٨/٣، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: ١٠/٣، والمغني في الضعفاء للذهبي: ٥١٦/٢.

(٦) ينظر: مجلة كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد: أثر السنة في تفسير القرآن الكريم، عبد المنعم حمد، ص٢.

من مدينة واسط، وواحد من مجموع الرواة مدني، ومثله خراساني مدائني.

٢. عدد الرواة المتروكين الذين حكم عليهم الأئمة بتلك الصفة، سبعة رواة، أمّا الرواة الذين كانت درجتهم وجرحهم ليست كالأولى فهم الضعفاء وعددهم تسعة رواة، وواحد فقط من مجموع جميع الرواة كان صدوقًا، وهو الراوي الوحيد الذي تم تعديله بحسب ما تم دراسته وجمع أقوال أهل العلم والفن فيه.

٣. أخرج الإمامان البخاري –على قول- ومسلم لراوٍ واحدٍ فقط من الرواة الذين تم دراستهم وهو الراوي محمد بن يزيد أبو هشام الكوفي، وهذا لا يعني بأنّهما اتفقا على إخراج الحديث نفسه في كتابيهما، بل أخرج له البخاري حديثًا واحدًا يختلف عمّا أخرجه مسلم حيث ذكر له حديثين بالاقتران بغيره.

٤. راوٍ واحدٍ من أولئك الرواة أخرج له الإمام البخاري فقط منفرداً عن باقي الستة، وهو الحسن بن خلف بن شاذان، وهذا الراوي (الصدوق) الوحيد الذي تم ذكر حاله آنفًا، ولم يخرّج له البخاري سوى حديث واحدٍ، إلّا أنّ لذلك الحديث متابعات وطُرُق عديدة في صحيحي البخاري ومسلم؛ لذا فحديثه صحيح ولا غبار عليه، علمًا أنّ ذلك الراوي قليل الحديث والرواية.

٥. الرواة الذين أخرج لهم أبو داود في سننه ولم ينفرد عن الستة بروايتهم، هم اثنان: علي بن عاصم ومحمد بن جابر، وعلي هذا شديد الضعف وليس له إلّا بضعة أحاديث في الكتب الستة، وقد حكم بعض العلماء بالوضع على بعض أحاديثه، أمّا الراوي الآخر ابن جابر فهو ضعيف ويعتبر بحديثه، قد أصابه الأعمى واختلط فكان يُلقن؛ فساء حفظه، وله حديث واحد في الكتب الستة، واختلف الأئمة في قبوله فمنهم من صححه ومنهم من ضعفه.

٦. الرواة الذين انفرد الترمذي بالرواية عنهم عن باقي الستة، ثلاثة: حجاج بن نصير وروح بن أسلم والمنكدر بن محمد، فأمّا الراوي حجاج فهو شديد الضعف، ومن الأئمة من ترك حديثه، وله حديث واحد في الكتب الستة، وحديثه ضعيف مع وجود المتابعة، وهو مكثر خارج الستة، وأمّا الراوي روح، فهو ضعيف ويعتبر بحديثه، وله حديثان عند الترمذي إلّا أنّهما لوجود المتابعة والشاهد فدرجتهما بمرتبة الحسن أو الصحيح كما ذكر الأئمة، وأيضًا هو كثير الحديث خارج الستة، وأمّا الراوي المنكدر فهو ضعيف وأيضًا يُعتبر به، وله حديث واحد أخرجه الترمذي ولشواهده العديدة بالمعنى تم تحسينه.

٧. عدد الرواة الذين انفرد بالرواية عنهم ابن ماجه في السنن عن باقي الستة، راويان: سلام بن سليم ونصر بن حماد، فأمّا الراوي سلام فهو متروك الحديث، وله حديث واحد فقط في السنن وهو حديث التوقيت للنفساء، وحديثه ضعيف مع وجود المتابعة لشدة الضعف، إلّا أنّ

الإجماع على العمل به، وأمّا الراوي نصر فمتروك وأيضًا له حديث واحد فقط ولا وجود للمتابعة أو الشاهد له.

٨. لم يخرّج الإمام النسائي للرواة الذين قال فيهم البخاري ذلك الوصف أي حديث في سننه الصغرى والتي هي أحد الكتب الستة المهمة، وهذا يدل على مدى دقة الإمام النسائي في اختيار وانتقاء الرجال الذين يخرّج لهم في سننه، مما يرفع من شأن كتابه، وهذا يؤكد مدى أهمية وقيمة ومكانة ذلك الكتاب.

٩. عدد الرواة الذين لم يخرّج لهم أصحاب الكتب الستة، ثلاثة: تمام بن بزيع وفهد بن حيان وحفص أبو عمران، فأمّا الراوي تمام فهو متروك، ومع أنّه ليس له أي حديث في الكتب الستة، إلّا أنّ له بضعة أحاديث خارجها، وأمّا الراويان الآخرين فهد وحفص فهما عند الأئمة ضعيفان، وهما أيضًا ليس لهما الكثير من المرويات خارج الكتب الستة حيث ليس لديهما إلّا القليل منها.

١٠. أكثر الترمذي وابن ماجه بالرواية عن راوٍ واحد وهو سفيان بن وكيع بن الجرّاح، فسفيان هذا روى عنه أيضًا الطبري وابن وارة الرازي، وهو رجل صدوق إلّا أنّه كان يلقّن مع الإصرار رافضًا النصح؛ فمن أجل ذلك تركه الحفاظ بعد الرواية عنه بل أنّ أبو زرعة اتهمه بالكذب من أجل الورّاق، وقد روى الترمذي عنه ما يقارب الستين من الأحاديث وتعددت أحكامه علي حديثه بين التصحيح والتحسين والغرابة مقرونة بالتحسين ولم أجد تضعيفه لأي حديث له، أما ابن ماجه فأخرج له ما يقارب العشرين.

١١. الرواة الذين ليس لهم إلّا حديثاً واحداً في الكتب الستة، ستة رواة: محمد بن جابر وسلام بن سليم ونصر بن حماد وحجاج بن نصير والحسن بن شاذان والمنكدر بن محمد.

١٢. الراوي الذي ليس له إلّا حديثان في الكتب الستة، هو: روح بن أسلم.

١٣. الرواة الذين لديهم ثلاثة أحاديث في الكتب الستة، هم ثلاثة: هشام أبو المقدام وعلي بن عاصم ومحمد بن يعلى، فأمّا الراوي هشام فمتروك لشدة ضعفه بل من الأئمة من لم يرَ توثيقه، على الرغم من رواية ابن المبارك ووكيع وابن هارون عنه، وجميع تلك الأحاديث ضعيفة عند الأئمة، وأمّا الراوي ابن يعلى فمتروك أيضًا وأحاديث كسابقه بل أشد ضعفًا، وأمّا ابن عاصم فقد تقدّم.

١٤. أحاديث الرواة التي تم دراستها منها لها متابع أو شاهد ولم تتقوّى بها، ومنها من لم تتقوّى، ومنها من ليس لها متابع أو شاهد، وقليل منها يكون المتن في الصحيحين أو أحدهما.

١٥. هنالك من الأحاديث من حكم عليها العلماء بالوضع والكذب على النبي ﷺ.

المصادر والمراجع

١. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني،تحقيق: دار المشكاة،دار الوطن –الرياض، ط١،١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٢. الآحاد والمثاني: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني،تحقيق: د. باسم الجوابرة، دار الراية – الرياض، ط١،، ١٤١١ – ١٩٩١.

٣. الأحكام الوسطى من حديث النبيr: عبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي (ابن الخراط)، تحقيق: حمدي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٤. أحوال الرجال: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: عبد العليم البستوي، فيصل آباد، باكستان، ١٤٠٥هـ.

٥. الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد،مكتبة الرشد – الرياض،ط١، ١٤٠٩.

٦. الأسامي والكنى:أبو أحمد الحاكم،تحقيق: يوسق الدخيل، دار الغرباء- المدينة، ط١٩٩٤،١م

٧. الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، الرياض – السعودية.

٨. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى: علي بن سلطان محمد الهروي القاري،تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة، الرسالة – بيروت.

٩. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لمغلطاي بن قليج المصري،،تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم،الفاروق الحديثة،ظ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

١٠. الإلمام إكمال بأحاديث الأحكام: محمد بن علي القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، تحقيق: حسين الجمل، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

١١. البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن، دار هجر، ط١، ١٤١٨هـ.

١٢. تاريخ ابن معين (رواية الدارمي): يحيى بن معين البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد، دار المأمون للتراث– دمشق.(ورواية الدوري)،تحقيق:د.أحمد محمد،ط١٣٩٩،١–١٩٧٩.(ورواية ابن محرز) تحقيق: محمد القصار، مجمع اللغة العربية- دمشق، ط١، ١٤٠٥- ١٩٨٥.

١٣. تاريخ أسماء الثقات: عمر بن أحمد (ابن شاهين)، تحقيق:صبحي السامرائي، الكويت، ط١، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

١٤. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: عمر بن أحمد(ابن شاهين)،تحقيق: القشقري، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م

١٥. تاريخ أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني،تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

١٦. التاريخ الأوسط: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي, مكتبة دار التراث - حلب, القاهرة، ط١، ١٣٩٧ – ١٩٧٧.

١٧. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

١٨. تاريخ بغداد:أحمد بن علي الخطيب البغدادي،تحقيق: بشار، الغرب الإسلامي– بيروت،ط١٤٢٢،١هـ- ٢٠٠٢م.

١٩. تاريخ واسط: أسلم بن سهل بن أسلم بَحْشَل الواسطي، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت،ط١، ١٤٠٦ هـ.

٢٠. التحقيق في أحاديث الخلاف:عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية- بيروت،١٤١٥هـ.

٢١. تذكرة الموضوعات: محمد طاهر بن علي الهندي الفَتَّنِي،إدارة الطباعة المنيرية، ط١، ١٣٤٣هـ.

٢٢. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك: عمر بن أحمد (ابن شاهين)،تحقيق: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

٢٣. الترغيب والترهيب:عبد العظيم المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤١٧.

٢٤. تسمية مشايخ النسائي وذكر المدلسين:أحمد بن شعيب النسائي،تحقيق:حاتم العوني،الفوائد- مكة، ط١ ١٤٢٣هـ

٢٥. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح:أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي،تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء – الرياض،ط١، ١٤٠٦ – ١٩٨٦

٢٦. تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد- سوريا، ١٤٠٦ – ١٩٨٦

٢٧. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
٢٨. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة:علي بن محمد الكناني، العلمية– بيروت،ط١، ١٣٩٩هـ.
٢٩. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي،تحقيق: سامي بن محمد وعبد العزيز بن ناصر،أضواء السلف – الرياض،ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
٣٠. تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي المشهور بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
٣١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن المزي، الرسالة– بيروت،ط١، ١٤٠٠– ١٩٨٠.
٣٢. الثقات: محمد بن حبان الدارمي، البُستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣.
٣٣. جامع الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر،إحياء التراث العربي – بيروت.
٣٤. جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سَنَن: إسماعيل بن عمر بن كثير البصري ثم الدمشقي، تحقيق:عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر،بيروت - لبنان،ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م
٣٥. الجرح والتعديل:عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم، إحياء التراث– بيروت،ط١، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
٣٦. جزء فيه حديث المصيصي لوين: أبو جعفر محمد بن سليمان المصيصي المعروف بـ لوين، تحقيق: مسعد السعدني،أضواء السلف – الرياض،ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٧. جمع الجوامع «الجامع الكبير»: جلال الدين السيوطي، تحقيق: مختار الهائج وعبد الحميد محمد وحسن عيسى، الأزهر الشريف،القاهرة - مصر، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٨. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: يحيى بن شرف النووي،تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة – بيروت -لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٩. الخلافيات: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: مشهور بن حسن، دار الصميعي، ط١،مجلد (١) ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م ومجلد (٢) ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م ومجلد (٣) ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٤٠. الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي،تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ،عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض.

٤١. الدعاء للطبراني: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر، العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٣.

٤٢. ديوان الضعفاء والمتروكين: شمس الدين الذهبي،تحقيق: حمادالأنصاري، النهضة– مكة، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٤٣. ذخيرة الحفاظ: محمد بن طاهر(ابن القيسراني)، تحقيق: د. الفريوائي، السلف– الرياض، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤٤. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،تحقيق: محمد شكور أمرير، مكتبة المنار – الزرقاء،ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٥. ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد: قاضي الملك محمد صبغة الله بن محمد الهندي الشافعي،القاهرة،ط١، ١٤٠١هـ.

٤٦. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط،الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٤٧. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السِّجِستاني، شعيب الأرنؤوط، الرسالة العالمية، ط١٤٣٠،١هـ- ٢٠٠٩م.

٤٨. سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب، الرسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٤٩. السنن الصغرى للنسائي: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: أبو غدة، مكتب المطبوعات– حلب، ط١٤٠٦،٢هـ.

٥٠. السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي،الكتب العلمية، بيروت – لبنات، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣.

٥١. السنن الكبرى: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن شلبي، الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٥٢. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا: يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد،الدار - المدينة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م

٥٣. سؤالات أبي داود للإمام أحمد: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، العلوم – المدينة

المنورة، ط١، ١٤١٤.

٥٤. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني،تحقيق:محمد العمري،الجامعةالإسلامية بالمدينة المنورة- السعودية،ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥٥. سؤالات البرقاني للدارقطني: أحمد بن محمد البرقاني، تحقيق: القشقري، خانه جميلي - باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥٦. سؤالات السلمي للدارقطني: محمد بن الحسين النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي، ط: الأولى، ١٤٢٧.

٥٧. سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٨. شرح السنة: محيي السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت،ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٩. شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار وحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

٦٠. شعب الإيمان: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد بسيوني، الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٠.

٦١. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي،تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت،ط٢، ١٤١٤ – ١٩٩٣.

٦٢. صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي،المكتب الإسلامي – بيروت.

٦٣. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٤. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي – بيروت.

٦٥. الضعفاء الكبير: محمد بن عمرو العقيلي،تحقيق: عبد المعطي أمين،العلمية– بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٦٦. الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي: عبيد الله بن عبد الكريم الرازي أبو زرعة،تحقيق:سعدي الهاشمي، الجامعه الاسلامية- المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٢هـ.

٦٧. الضعفاء والمتروكون:أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
٦٨. الضعفاء والمتروكون:عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، العلمية – بيروت،ط١، ١٤٠٦.
٦٩. الضعفاء والمتروكون:علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة.
٧٠. الضعفاء: محمد بن إسماعيل البخاري،تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبي العينين، مكتبة ابن عباس - سمنود, مصر، ط١، ٢٠٠٥ م.
٧١. الطب النبوي: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني،تحقيق: مصطفى خضر التركي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٦م.
٧٢. الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
٧٣. علل الترمذي الكبير: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود الصعيدي، عالم الكتب, مكتبة النهضة – بيروت، ط١، ١٤٠٩.
٧٤. العلل المتناهية: عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق، العلوم الأثرية-باكستان،ط٢، ١٤٠١ه.
٧٥. العلل لابن أبي حاتم:عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم،تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد و د.خالد الجريسي،مطابع الحميضي،ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م
٧٦. العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله، الخاني, الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.
٧٧. عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد:أحمد بن محمد «ابن السُّنِّي»،تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن - جدة/ بيروت.
٧٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
٧٩. فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري: لزين الدين عبد الرحمن المعروف بابن رجب بالبغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي،تحقيق:محمود بن شعبان والسيد عزت وإبراهيم القاضي وغيرهم، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٨٠. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي الشوكاني، الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٨١. قبول الأخبار ومعرفة الرجال: أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخي،تحقيق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم،الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
٨٢. الكاشف في معرفة من له رواية في الستة: شمس الدين الذهبي، دار القبلة -جدة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٨٣. الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد،العلمية -لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.
٨٤. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي،تحقيق: كمال يوسف الحوت،مكتبة الرشد – الرياض،ط١، ١٤٠٩.
٨٥. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث: إسماعيل بن محمد العجلوني،القدسي– القاهرة،١٣٥١هـ
٨٦. الكنى والأسماء: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري،تحقيق: عبد الرحيم القشقري،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية،ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٨٧. اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: جلال الدين السيوطي، العلمية– بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٨٨. اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق،مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨٩. لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،تحقيق:دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت-لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ،١٩٧١م.
٩٠. المجروحين من المحدثين والضعفاء: محمد بن حبان البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم،الوعي–حلب،ط١ ١٣٩٦هـ.
٩١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي،تحقيق: حسام القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤.
٩٢. المجموع شرح المهذب:أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي،دار الفكر-بيروت.
٩٣. المحرر في الحديث: محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: د. يوسف المرعشلي ومحمد سليم وجمال الذهبي، دار المعرفة - لبنان/ بيروت، ط٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٩٤. المحلى بالآثار: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري،دار الفكر – بيروت.

٩٥. مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم: ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي المصري،تحقيق:عبد الله اللحيدان وسعد آل حميَّد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

٩٦. مستخرج أبي عوانة: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري الإسفراييني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت،ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٩٧. المستدرك على الصحيحين: الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، العلمية– بيروت، ط١، ١٤١١– ١٩٩٠.

٩٨. مسند ابن الجعد: علي بن الجَعْد بن عبيد البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر – بيروت، ط١، ١٤١٠ - ١٩٩٠.

٩٩. مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود الطيالسي البصري، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي،دار هجر – مصر، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

١٠٠. مسند أحمد: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١٤٢١،١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٠١. مسند البزار البحر الزخار:أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن، العلوم- المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٨م

١٠٢. مسند الحميدي: لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي،تحقيق: حسن سليم الدَّاراني، دار السقا، دمشق – سوريا، ط١، ١٩٩٦م.

١٠٣. مسند الشهاب: محمد بن سلامة القضاعي،تحقيق: حمدي عبد المجيد،الرسالة– بيروت، ط٢، ١٤٠٧– ١٩٨٦.

١٠٤. مصابيح السنة: محيي السنة، الحسين بن مسعود بن محمد البغوي، تحقيق: يوسف المرعشلي ومحمد سليم وجمال الذهبي،دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

١٠٥. مصباح الزجاجة زوائد ابن ماجه:أحمد بن أبي بكر البوصيري، دار العربية– بيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ

١٠٦. المصنف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني،تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند،ط١٤٠٣،٢.

١٠٧. معالم السنن: لأبي سليمان حمد الخطابي، المطبعة العلمية – حلب، ط١، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م.

١٠٨. معجم ابن الأعرابي: ابن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد البصري الصوفي،تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
١٠٩. المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني،تحقيق: طارق بن عوض الله, وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين – القاهرة.
١١٠. المعجم الكبير:سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٨٣م.
١١١. معرفة الثقات من رجال أهل العلم ومن الضعفاء: أحمد بن عبد الله العجلى، الدار– السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ
١١٢. معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين الخراساني البيهقي،تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة -دمشق ودار الوعي -حلب ودار الوفاء - القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
١١٣. المغني عن حمل الأسفار:عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.
١١٤. المغني في الضعفاء: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
١١٥. المقاصد الحسنة في كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي،الكتاب العربي– بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
١١٦. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها: أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة،ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
١١٧. المؤتَلِف والمختَلِف: لعلي بن عمر البغدادي الدارقطني،تحقيق: موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي – بيروت،ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١١٨. موضوعات الصغاني:الحسن بن محمد الصغاني،تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون-دمشق، ١٤٠٥هـ.
١١٩. الموضوعات:عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد، ط الأولى، ١٣٨٦هـ.
١٢٠. موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني: مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط٢.
١٢١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لمحمد بن أحمد الذهبي،دار المعرفة -بيروت، ط١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.
١٢٢. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار:ابن حجر العسقلاني،تحقيق:حمدي عبد

المجيد، دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م
١٢٣. النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح: صلاح الدين أبو سعيد العلائي، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

المجلات:

١. مجلة كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد: الأمير أبو شامة وجهوده في دراسة الحديث النبوي الشريف: م.د. خالد جمال عوّاد، العدد ٨٢، ٢٠٢٥/٦/٣٠.
٢. مجلة كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد: الناقلون للسؤالات الحديثية عن ابن معين: أ.م. خالد بن عبد المعين بن ثلاب، العدد ٧٩، ٢٠٢٤/٩/٣٠.
٣. مجلة كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد: أثر السنة في تفسير القرآن الكريم: أ.م. عبد المنعم حمد صنكال، العدد٨١، ٢٠٢٥/٣/٣٠.